المحتويات

SUMMARY

الصفحة Page	عنوان المقال/ اسم المؤلف Tittle of the article / Author name
05	افتتاحية العدد
17-06	محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة(ABC) نظام تسييري حديث بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر Activity-base- costing (ABC) :a new management system in ALGERIAN public hospital مليكة طاهري، صارة جريو، عائشة نساب
33-18	التوجه نحو التعاقد الصناعي كآلية لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر- Orientation towards industrial contracting as a mechanism for modernizing SME- Study -the situation of Algeria- معيزي نجاة ،درويش صفية
47-34	دراسة نظرية حول نماذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر في مجال إدارة الخدمة العمومية للمياه Theoretical study on the models of public-private partnerships in Algeria in the management of public water services . كلاخي لطيفة
56-48	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير خدمات البني التحتية The role of SMEs in the provision of infrastructure services سي جيلالي هاشمي
70-57	مسعى التمويل بالاعتماد الايجاري في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية Rental financing endeavours to improve the level of economic development بطاهر بختة

محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة(ABC) نظام تسييري حديث بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر

Activity-base- costing (ABC) :a new management system in ALGERIAN public hospital

مليكة طاهري 1 ***Malika TAHRI***
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر،m.*tahri*@univ-chlef.dz
صارة جريو2 ***Sara DJERIOU***
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، s.*Djeriou*@univ-chlef.dz
عائشة نساب ***Aicha NESSAB*** **3**
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، a.*nessab*@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2023/09/12 **تاريخ القبول:** 2023/12/12 **تاريخ النشر:** 2024/01/07

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة مزايا وفوائد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر قياس تكلفة الخدمة الصحية، إضافة لتقديم اقتراحات لدعم تطبيقه بالمؤسسات الاستشفائية بالجزائر .يعالج البحث من خلال محورين، المحور الأول يتناول محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة والمحور الثاني يركز على التحليل الإحصائي لمدى إمكانية تحقق مزاياه في حالة تطبيقه .توصلت الدراسة إلى أن أهم مزاياه توفيره المعلومات الدقيقة عن التكلفة الكلية للخدمات المقدمة للمرضى، زيادة أهمية محاسبي التكاليف في اتخاذ القرارات و المساعدة على التخصيص العادل للتكاليف غير المباشرة على الخدمات الصحية المقدمة.
الكلمات المفتاحية: محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، التكلفة، الخدمة الصحية والمؤسسة الاستشفائية.

Abstract: *This research aims to examine the advantages and benefits of implementing a cost-accounting system based on activities in Algeria's public hospital institutions by measuring the cost of the health service, as well as proposals to support its application in Algeria's hospital institutions. The research addresses through two axes, the first dealing with activity-based cost accounting and the second focusing on statistical analysis of its potential benefits if applied. The study found that its most important advantage is to provide accurate information on the total cost of services provided to patients, to increase the importance of cost accounting in decision-making and to help equitably allocate indirect costs to the health services provided.*
Keywords: *cost accounting based on activities, cost, health service and hospital.*

* المؤلف المرسل: طاهري مليكة

1. مقدمة:

إن اعتماد النظام التقليدي في توزيعه للتكاليف غير المباشرة على المنتجات والخدمات النهائية على قواعد تخصيص مرتبطة بالحجم؛ من أهم نقائصه ومن أسباب عدم ثقة المسيرين والمحاسبين في معلومات التكاليف التي يقدمها.أدت هذه الانتقادات إلى البحث عن تطبيق الأنظمة الحديثة لضمان دقة حساب التكاليف، والتي من أهمها نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة.

يرتكز نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة على فكرة التخصيص الدقيق للتكاليف غير المباشرة على أغراض التكلفة النهائية للمؤسسة (المنتجات والخدمات المقدمة)، مما يمكّن من التحديد الدقيق لتكلفة أغراض التكلفة النهائية(المنتجات والخدمات).

وسعت عدة مؤسسات إستشفائية في العالم لتطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة لغرض القياس الدقيق لخدماتها المقدمة، حيث طبق لعدة أغراض كغرض قياس تكلفة المخبر، تكلفة الوجبة...

وفي ظل إمكانية تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات الاستشفائية، يمكن طرح الإشكالية الآتية:

-ما مدى إمكانية تحقق مزايا ومنافع تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالجزائر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$؟

وكإجابة أولية للإشكالية المطروحة نقترح الفرضية الآتية:

-يمكن لتطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالجزائر تحقيق مزاياه ومنافعه عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$؛

أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز أهم المزايا والمنافع التي يمكن أن يحققها تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالجزائر لقياس تكلفة خدماتها الصحية؛
- تقديم اقتراحات لدعم تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات الاستشفائية بالجزائر.

منهج البحث

لإنجاز هذا البحث؛ سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإطار النظري لمحاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، إضافة لتحليل الإستبانة لغرض جمع البيانات من طرف المدراء العامين، مدراء فرعيين للمالية والوسائل ومحاسبي التكاليف في المؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر لدراسة مدى إمكانية تحقق مزايا ومنافع النظام.

تقسيم البحث

نعالج في هذا البحث المحورين الآتيين:

المحور الأول: محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة؛

المحور الثاني: دراسة مزايا تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر.

ونعرض محاور هذا البحث فيما يلي:

2.محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة

يتضمن هذا المحور تعريف محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة،المفاهيم الأساسية المتعلقة بها، الأسباب المؤدية لتطبيقها في مجال الخدمات الصحية،أهداف ومراحل تطبيقها.

1.2.تعريف محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة

عرف العديد من الرواد طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، من بينها نعرض ما يلي:

عرفهRobin cooper& Robert kaplanأنه ذلك النظام الذي يمكن من تخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة ثم على المنتجات، الخدمات والزبائن. (Cooper, 1998, p. 03)

والشكل التالي يلخص هذا التعريف:

شكل رقم (1): تخصيص التكاليف غير المباشرة حسبRobin cooper& Robert kaplan

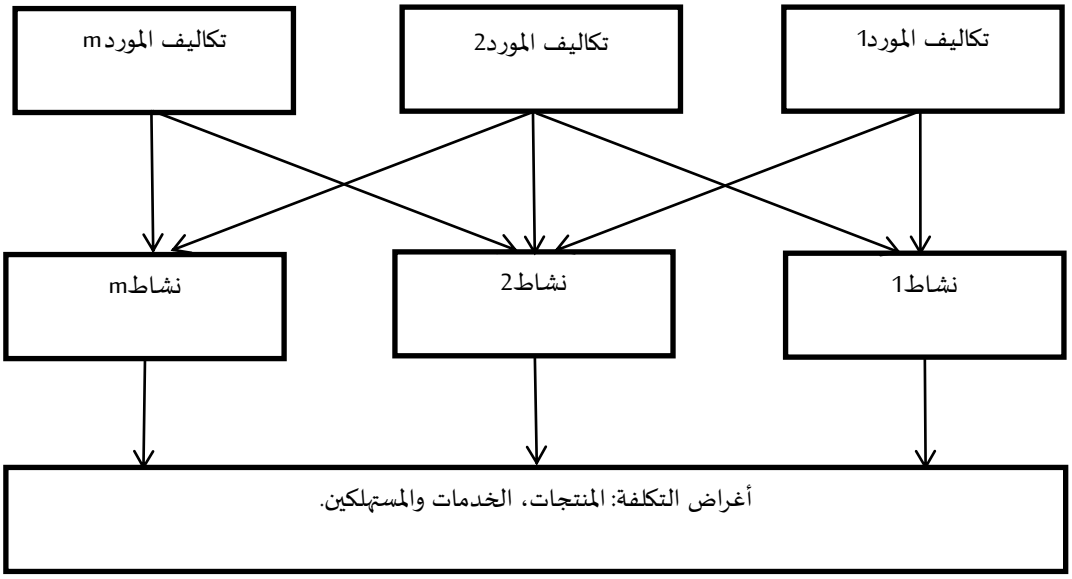

Source: Robert S. Kaplanand Robin Cooper, **Cost & effect: Using integrated cost systems to drive profitability and performance**, Harvard Business Press, 1998, USA, p:3.

وعرفColin Druryنظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة على أنه نظام لتخصيص التكاليف غير المباشرة على أغراض التكلفة.(Drury, 2001, p. 156)

وعرفJudith J BAKER نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة على أنه المنهجية التي تقيس تكلفة وأداء الأنشطة، الموارد وأغراض التكلفة. حيث تخصص الموارد على الأنشطة، ثم تخصص تكاليف الأنشطة على أغراض التكلفة على أساس استهلاكها، ويفرض النظام

وجود علاقة سببية بين أغراض التكلفة والأنشطة. فالمفهوم الأساسي للنظام هو أن الأنشطة تستهلك الموارد لإنتاج مخرجات.(BAKER, 1998, p. 02)

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة هي نظام لتخصيص التكاليف غير المباشرة على المنتجات على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتم تخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة، وفي المرحلة الثانية تخصص تكاليف هذه الأنشطة على أغراض التكلفة النهائية (المنتجات، الخدمات والزبائن)اعتمادا على حجم طلب هذه المنتجات والخدمات من تلك الأنشطة من خلال مسببات النشاط. فحسب هذا النظام لا تستهلك المنتجات النهائية موارد المؤسسة وإنما تستهلك الأنشطة، وأن هذه الأنشطة هي التي تستهلك موارد المؤسسة، لذلك فإن تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات يجب أن يكون على أساس الأنشطة التي تستهلكها هذه المنتجات.

2.2.المفاهيم الأساسية لمحاسبة التكاليف على أساس الأنشطة

ارتبط مفهوم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بعدّة مفاهيم نعرضها فيما يلي:

- **الأنشطة Activities:** الأنشطة هي الإجراءات الأساسية التي تقوم بها المؤسسة لتدعم بصفة مباشرة أو غير مباشرة إنتاج المنتج أو الخدمة. طبقا لأغراض محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة فإن الأنشطة هي تلك الأنشطة الرئيسية التي تمكن من تجميع التكاليف وتتبع الأداء، تشكل مجموعة هذه الأنشطة المسار.(ArvindBallakur, 1991, p. 03)
- **غرض التكلفةcostobject:** يعتبر تحديد غرض التكلفة هو أول خطوة لتحديد تكلفة المنتج (الخدمة)، وهو وحدة يتم تجميع التكاليف عليها، كما يعرف بأنه النشاط الذي ترغب المؤسسة في قياس تكلفته. (محمود، 2010، صفحة 09) يتضح من التعريف السابق أن غرض التكلفة يمكن أن يكون نهائيا أو متوسطا: (عطية، 2006، صفحة 78)
  - **غرض التكلفة النهائي:** هو المنتج النهائي الذي من أجله يتم إنفاق التكاليف.
  - **غرض التكلفة المتوسط :** هو نشاط يتم داخل المؤسسة ويستنفذ تكاليف بهدف تحقيق منفعة داخل نطاق المؤسسة ذاتها كما هو الحال في نشاط إدارة شؤون العاملين.
- **أوعية التكلفة أو مركز النشاط cost pool or activity center:** وتسمى مجمعات التكلفة، تعرف أوعية التكلفة بأنها أقل مستوى من التفصيل، يتم عنده تجميع وتوزيع التكاليف. يمكن أن يتعلق هذا المستوى بنشاط واحد أو مجموعة متجانسة من الأنشطة، وفي الحالة الأخيرة يمكن القول أن وعاء التكلفة المتجانس هو محصلة تجميع التكاليف الإضافية بكل مجموعة من الأنشطة المتجانسة. (فرهود، 2005، صفحة 03)

تساعد مجموعات الأنشطة المتجانسة في خلق مراكز تكلفة متجانسة، وهذا بدوره يسهل عمليات تخصيص التكاليف على أغراض التكلفة النهائية باستخدام مسببات التكلفة المختارة، إلا أن مسألة تجميع عناصر التكاليف في أوعية تكلفة متجانسة يثير مشكلة هامة هي العدد الأمثل من الأوعية التي يتعين تكوينها بحيث لا تكون قليلة إلى درجة التبسيط المخل بعملية إنتاج أرقام التكلفة بصورة سليمة، وكذلك لا تكون مبالغ فيها لدرجة إخلالها بمبدأ التكلفة والعائد. (عطية، 2006، صفحة 79)

- **مسببات التكلفة (موجهات التكلفة) Cost drivers**: يعرف مسبب التكلفة بأنه مقياس يعكس السبب الأساسي في تكوين عنصر التكلفة داخل كل مجمع (وعاء) تكلفة، وهو معامل يستخدم في قياس التكاليف وتحميله بشكل أفضل على الأنشطة أو أغراض التكلفة النهائية. (قسام، 2012، صفحة 12)

وتنقسم مسببات التكلفة إلى قسمين: (الكرعاوي، 2014، الصفحات 15-16)

- **مسببات المرحلة الأولى من التخصيص (مسببات الموارد)؛**
- **مسببات المرحلة الثانية من التخصيص (مسببات النشاط).**

3.2.الأسباب المؤدية لتطبيق مدخل محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في قطاع الخدمات الصحية

طبق نظام محاسبة التكاليف في المستشفيات لعدة أسباب، تمثلت في: (Cooper, 1998, pp. 229-230)

- الحاجة إلى المعلومات الدقيقة عن الخدمات والزبائن الخاصة بالمؤسسات الخدمية، على خلاف عدم اهتمامها بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة ومتطلبات المستهلكين؛
- تزايد درجة المنافسة مما تطلب حساب التكلفة الدقيقة للخدمات المقدمة وما يترتب عليها من قرارات خاصة بتسعير الخدمات؛
- حاجة المديرين في قطاع الخدمات لمعلومات تحسن من جودة وكفاءة الأنشطة المؤد ية ومعرفة الفهم الدقيق للتكلفة والربحية الخاصة بتلك الأنشطة مما يساعد على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة وتحقيق متطلبات المستهلك من حيث توفير الخدمة في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة مع تحقيق أفضل ربحية للمؤسسة المقدمة للخدمة؛
- حاجة المؤسسات الخدمية إلى استخدام أسس تحميل دقيقة لتحميل التكاليف غير المباشرة على الخدمات المقدمة، وذلك باستخدام مسببات التكلفة الملائمة.

4.2.أهداف تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة

أدت المنافسة العالمية المتزايدة في الصناعة خلال الثمانينات إلى ضرورة تحسين أساليب تحديد التكلفة الفعلية لإنتاج المنتج، أكد Jonson و Kaplanأن معلومات محاسبة التكاليف التقليدية إجمالية ومشوهة لتكون معتمدة في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة من طرف المسيرين، هذا ما ساعد على انتقال الصناعة نحو تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، وتتمثل أهداف النظام في:

- محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة هي الإجراء الذي يمكّن من تحديد تكاليف المنتج بأكثر دقة مقارنة بأنظمة التكلفة التقليدية، يهدف النظام إلى التركيز على سبب التكاليف غير المباشرة، حيث يتم التأكيد على الأنشطة بدل الأقسام لتحديد مسببات التكلفة ويحسن نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة دقة توزيع التكاليف على الأجزاء المنتجة باستخدام مسببات التكلفة الخاصة وذلك من خلال تتبع العلاقة السببية بين مختلف التكاليف المحملة، الأنشطة والمنتجات النهائية، إضافة إلى أنه يسهل تخصيص التكاليف غير المباشرة على أغراض التكلفة من خلال تعريف الأنشطة (مثل المناولة والإعداد)؛ (Savory Paul, 2001, p. 05)
- يهدف نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة إلى توليد بيانات التكلفة لاستخدامها في تسيير أنشطة المؤسسة، فهو أسلوب يشير لتحديد تكاليف الأنشطة والمخرجات التي تنتجها هذه الأنشطة؛
- قياس تكاليف الموارد المستخدمة في الفترة: حاولت العديد من المؤسسات استخدام نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة لميزنة النفقات الشهرية لأنها لم تكن على دراية بأهمية التمييز بين قياس تكاليف الموارد المعروضة والموارد المستخدمة؛ (Kaplan, 1992, p. 06)
- تحسين الأنشطة المضيفة للقيمة، تكشف محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة العلاقة بين أداء الأنشطة وطلب هذه الأنشطة على موارد المؤسسة، يمكن لهذا النظام إعطاء المسيرين صورة واضحة حول المنتجات، العلامات التجارية،المستهلكين أو قنوات التوزيع التي تولد المداخيل وتستهلك الموارد، وتساعد الصورة الواضحة للربحية المنبثقة من تحليل النظام المسيرين على تركيز اهتمامهم وطاقتهم على الأنشطة المضيفة للقيمة لتحسينها؛ (Cooper Robin, 1991, p. 01)

5.2.مزايا نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط

وصف العديد من الكتاب المزايا والفوائد الأساسية لتطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، حيث تم اتفاقهم على أن أهم ميزة يتمتع بها النظام تكمن في قدرته على حساب التكاليف بشكل أكثر دقة من غيره من الأنظمة

فحسب Markus B. Baum، فإن نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة يحقق المزايا التالية: (Markus B. Baum, 2012, pp. 35-36)

- يفيد نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة المؤسسات ذات المنتجات المتنوعة والمعقدة في التحسين المستمر من خلال توفير معلومات عن العلاقة بين الأنشطة ومسببات التكلفة التي تساعد على فهم الأنشطة المضيفة للقيمة وغير المضيفة للقيمة؛
- من خلال مجمعات التكلفة لا يتم تخصيص التكاليف غير المباشرة على كامل المنتجات وانما تخصص على المنتجات والخدمات الخاصة بها مما يؤدي إلى عدم ارتفاع تكلفة المنتجات غير المسؤولة عن حدوث التكاليف غير المباشرة المخصصة؛

- يمكن النظام من تحديد العوامل المسببة لنشاط ما ويسمح بتحديد الأنشطة وتقييم الأداء والنتائج المحققة، حيث تتمثل قوة النموذج في قدرته على العمل على الفرضية المتمثلة في أن الأنشطة والعمليات المضطلع لها داخل المؤسسة يمكنها إضافة تكلفة وقيمة للمنتجات والخدمات.

6.2.مراحل تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط

وضعROBIN Cooper & ROBERT Kaplan نموذج Two-Stages copper's Activity BasedCostingSystemلتطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، تعتمد آلية العمل في هذا النموذج على مرحلتين:(كحالة، 2013، الصفحات 729-730)

- المرحلة الأولى: يتم فيها تحديد الأنشطة الهامة، وتخصص فيها التكاليف غير المباشرة على مجمعات تكلفة النشاط باستخدام المسببات الملائمة للموارد؛
- المرحلة الثانية: يتم فيها تخصيص التكاليف غير المباشرة لكل مجمع تكلفة نشاط على كل منتج أو خدمة من المنتجات والخدمات باستخدام المسببات الملائمة لتكلفة كل نشاط التي تقيس احتياجات كل منتج أو خدمة من كل نشاط.

3.دراسة مزايا تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر.

نحلل من خلال هذ ا المحور إجابات عينة الدراسة حول مدى إمكانية تحقق مزايا ومنافع النظام في حالة تطبيقه بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر.

1.3.أداة جمع البيانات ومجتمع الدراسة

تم الاعتماد على الإستبانة المتضمنة محور البيانات الشخصية ومحور آخر يشتمل على مزايا تطبيق abc، التي وزعت على مجتمع الدراسة المتمثل في المدراء العامين، نواب المدراء للمالية والوسائل ومحاسبي التكاليف بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر، ولعدم تمكن الباحثة من القيام بالمسح الشامل تم اعتماد أسلوب المسح الجزئي في جمع البيانات من طرف أفراد مجتمع الدراسة، وذلك بتوزيعها الكترونيا عبر الإيميلات الشخصية للمتكونين سابقا في المدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة بالجزائر، نشرها في صفحات خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي ونشرها في موقع فضاء التسيير الاستشفائي، إضافة إلى التوزيع المباشر على بعض أفراد عينة الدراسة في بعض المؤسسات العمومية الاستشفائية. قدرت عدد الإجابات المستلمة والصالحة للاستعمال في التحليل ب 92 استبانة.

2.3.الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية For Package Statistical Social Sciencesالإصدار رقم: 22المختصر بـ:SPSS، و تمثلت الأساليب الإحصائية المستعملة في:

- **المتوسط الحسابي:** تم استعماله كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها إضافة إلى النسب المئوية.
- **الانحراف المعياري**: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

■ **اختبار ستيودنتT**: تم استخدامه لعينة واحدة لاختبار وجود اختلاف معنوي لمتوسط الإجابات عن القيمة 03.

3.3.تحليل إجابات عينة الدراسة على تحقق مزايا ومنافع تطبيق ABC بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالجزائر

ونلخص تحليل إجابات عينة الدراسة في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): نتائج تحليل إجابات عينة الدراسة على مدى تحقق مزايا ومنافع تطبيق ABC بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالجزائر

العبارات	المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	لأهمية النسبية	رجة الموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على توفير معلومات دقيقة عن التكلفة الكلية للخدمات المقدمة للمرضى.	3.6	.573	.18	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة للمرضى	7.2	.095	.36	لحياد
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على التخصيص العادل للتكاليف غير المباشرة على الخدمات الصحية المقدمة.	2.2	.687	.11	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على التخصيص الأمثل للموارد على مختلف المصالح.	0.2	.655	.01	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على التركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة للمؤسسة.	7.6	.693	.88	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على تقليص جُهد القيام بالنشاط.	7	.831	.35	لحياد
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على تقليص وقت القيام بالنشاط.	1.4	.651	.57	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على الرقابة على الأنشطة.	7.8	.637	.89	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على زيادة أهمية محاسبي التكاليف في اتخاذ القرارات.	3	.678	.15	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على تحسين نوعية الخدمات الصحية المُقدَمة للمرضى.	6.4	.573	.82	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على تحليل الانحرافات.	0	.646	.00	لموافقة
يساعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في مؤسستنا على التخطيط لإدارة موارد المؤسسة.	1.8	.567	.09	لموافقة
المحور 2	7.336	43223.	8668.	لموافقة

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد العينة على عبارات هذا المحور تتجه نحو الموافقة بنسبة(77.336%)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع عبارات هذا المحور (3.8668) وهو ينتمي إلى المجال [3.40- 4.19] ، وبانحراف معياري (0.43223) يدل على ضعف التباين بين إجابات أفراد العينة، وبالتالي تحتاج المؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر لمزايا ومنافع تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة.

ومن خلال عرض عبارات هذا المحور، نلاحظ أن أهم المزايا التي يمكن أن يحققها تطبيق النظام هي توفير معلومات دقيقة عن التكلفة الكلية للخدمات المقدمة للمرضى، زيادة أهمية محاسبي التكاليف في اتخاذ القرارات و المساعدة على التخصيص العادل للتكاليف غير المباشرة على الخدمات الصحية المقدمة، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه العبارات مرتفع (4.18، 4.15 و4.11) وانحرافاتها المعيارية منخفضة (0.573، 0.678 و0.687) .

4.3.اختبار تحقق مزايا ومنافع تطبيق ABC بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالجزائر

لإجراء الاختبار نستعمل النتائج الخاصة ب اختبار T للعينة الواحدة والملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (2): نتائج اختبار T

Test sur échantillon unique						
البيان	Valeur du test = 3					
		dl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور الثاني: تحقق مزايا ومنافع تطبيق ABC	9.236	1	000.0	86685.0	7773.0	9564.0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يمكن المقارنة بين قيمة sigالمحسوبة والمقدرة بـ (0.000) أصغر من القيمة0.05،وبالتالي نرفض الفرضية الأولية القائلة أن المتوسط الحسابي يساوي 03ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن المتوسط الحسابي يختلف عن القيمة03.

ولمعرفة ما إذا كانت الإجابات تتركز بجهة الموافقة والموافقة بشدة أو عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة ننظر إلى إشارة متوسطات الفروقات(Différence moyenne)والتي قدرت قيمتها بـ(0.86685)، نلاحظ أن هذه القيمة ذات إشارة موجبة وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة تميل إلى الموافقة وهذا ما يؤكد ما تم التوصل إليه في التحليل بالمتوسطات بأن تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر يحقق عدة مزايا ومنافع، وعليه نقبل صحة الفرضية.

4.الخاتمة

1.4.النتائج واختبار الفرضية

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تمثل محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة منهجية لقياس تكلفة وأداء الأنشطة، الموارد وأغراض التكلفة؛ حيث تخصص الموارد على الأنشطة، ثم تخصص تكاليف الأنشطة على أغراض التكلفة على أساس استهلاكها، ويفرض النظام وجود علاقة سببية بين أغراض التكلفة والأنشطة؛
- يرتبط مفهوم نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بمفاهيم أساسية هي الأنشطة، مسببات التكلفة، أغراض التكلفة و أوعية التكلفة أو مراكز النشاط؛
- يهدف تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بشكل أساسي إلى التحديد الدقيق للتكاليف؛ وذلك من خلال تخصيص التكاليف غير المباشرة اعتمادا على مسببات استهلاك الأنشطة للتكاليف ومسببات استهلاك أغراض التكلفة النهائية للأنشطة؛
- يعتمد تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة على مرحلتين أساسيتين هما تخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة وتخصيص تكاليف الأنشطة على أغراض التكلفة النهائية؛
- يمكن تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر من تحقيق العديد من المزايا والمنافع من أهمها توفيره المعلومات الدقيقة عن التكلفة الكلية للخدمات المقدمة للمرضى، زيادة أهمية محاسبي التكاليف في اتخاذ القرارات و المساعدة على التخصيص العادل للتكاليف غير المباشرة على الخدمات الصحية المقدمة؛
- تمكن معلومات التكلفة التي يقدمها النظام من تحديد أفضل التكاليف واتخاذ أفضل القرارات في التسعير أو التخلي عن المنتجات أو الخدمات إضافة إلى تقديم أو التخلي عن منتج جديد أو خدمة جديدة؛
- يوجه نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة المسيرين لفعالية تخفيض التكلفة بالتركيز على الأنشطة غير المضيفة للقيمة، حيث يمكن أن تخفض التكلفة بتخفيض الوقت أو الجهد المطلوب لأداء النشاط أو بإلغاء النشاط نهائيا إذا لم يكن يضيف قيمة للمؤسسة؛
- يتطلب تطبيقه دراسة مفصلة للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبي والتي تكون في حد ذاتها مشروع مكلف للمؤسسة، كما أن تحديد وتتبع الموارد المستهلكة لأنشطة خاصة يتطلب وقت وأحيانا يصعب ذلك، فبسبب هذه التعقيدات التي ينطوي عليها النظام يمكن أن يكون من غير الممكن تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في بعض المؤسسات.

2.4. التوصيات

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، نقترح مايلي:

- ضرورة تطبيق محاسبة التكاليف بالمؤسسات الاستشفائية بالجزائر؛ إذ يعتبر الدعامة الأساسية لتطبيقها لمحاسبة التكاليف على أساس الأنشطة حيث يمكّن من توفير بيانات عن التكاليف والأنشطة ومسببات كل من الموارد والأنشطة. يعتمد هذا التطبيق على مرحلتين. تتضمن المرحلة الأولى تخصيص التكاليف غير المباشرة (الموارد المشتركة بين مختلف المصالح) على الأنشطة المؤدية من المؤسسة ؛ وبالاعتماد على مسببات الموارد (تسمى مسببات المرحلة الأولى)، وفي المرحلة الثانية تخصص تكاليف الأنشطة المجمعة على أغراض التكلفة النهائية (المتمثلة في مختلف الخدمات التي تقدمها المؤسسة)؛ وبالاعتماد على مسببات النشاط (تسمى مسببات المرحلة الثانية)؛
- ضرورة إقناع الإدارة بتبني النظام الجديد ومشاركة رؤساء الأقسام وتدريب الموظفين عليه، كل هذا يخفف من حدة المقاومة للنظام؛
- ضرورة دراسة المنافع المنتظرة من تطبيق النظام والتكاليف المتحملة نتيجة تطبيقه، حيث يشترط تطبيقه أن تتجاوز المنافع المنتظرة من تطبيقه تكلفة هذا التطبيق؛
- يجب تبسيط النظام وفهم فلسفته للتقليل من عدم استيعابه، أي الدراسة والفهم العميق لعمل المؤسسات الاستشفائية للتمكن من تحديد الأنشطة ومجمعات الموارد والمسببات الواجب اعتمادها للتخصيص؛
- ضرورة تكوين مستخدمي المؤسسات ومحاسبي التكاليف خاصة في مجال الأنظمة الحديثة لقياس التكاليف؛
- تحسيس ونشر ثقافة تحسين تسيير المؤسسات الاستشفائية بين المستخدمين لضمان توحد جهودهم لتطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة والتقليل من المعارضات التي يمكن أن تشكل عائق للتغيير وتطبيق هذا النظام.

5. قائمة المراجع

ArvindBallakur. (1991). *Managerial accounting strategy : activity based costing, technology management: the new international language.* Portland: OR.

BAKER, J. J. (1998). *Activity-based costing and activity-based management for health care.* USA: aspen publishers.

Cooper Robin, a. R. (1991). Profit priorities from activity-based costing. *Harvard business review, vol : 69, n: 3,* , 01.

Cooper, R. S. (1998). *Cost & effect: Using integrated cost systems to drive profitability and performance.* USA: Harvard Business Press.

Drury, C. (2001). *Management accounting for business decisions.* Italy: 2 edidtion, Thomson Learning.

Kaplan, C. R. (1992). Activity-based systems: Measuring the costs of resource usage. *Accounting Horizons, vol: 6, no: 3* , 06.

Markus B. Baum. (2012). *Service Business Costing Cost Accounting Approach for the Service Industry.* GERMANY: springer Gabler, England.

Savory Paul, R. W. (2001). Combining activity-based costing with the simulation of a cellular manufacturing system. *Journal of Design and Manufacturing Automation, vol : 1, no :3* , 05.

أحمد صلاح عطية. (2006). *محاسبة تكاليف النشاطABC للاستخدامات الإدارية*. مصر: الدار الجامعية.

سوزان رسمي عبد وجبرائيل كحالة. (2013). نظام التكاليف المبني على الأنشطة - دراسة حالة المركز العربي الطبي. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 04* ، 729-730.

صبيحة برزان فرهود. (2005). أثر استخدام نظام ABC في تقويم كفاءة الأداء. *مجلة التقني، المجلد 18، العدد 4، العراق* ، 03.

قاسم محمد عبد الله، نجم عبد عليوي الكرعاوي. (2014). التكامل بين نظام (JIT-ABC) في تخفيض التكاليف للشركات الصناعية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،39 العدد،* ، 15-16.

محمد عبد الله قسام. (2012). أهمية استخدام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في الشركات الصناعية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة المثنى، العراق* ، 12.

هشام عمر الحديدي، فائق مال الله البالكي وصفاء ابراهيم محمود. (2010). دور نظام الكلفة على أساس النشاط في تحديد كلفة الخدمات المصرفية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد 24، العراق* ، 09.

التوجه نحو التعاقد الصناعي كآلية لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-دراسة حالة الجزائر-

Orientation towards industrial contracting as a mechanism for modernizing SME-
-Study the situation of Algeria-

معيزي نجاة Maizi Nadjet 1
جامعة جيجل، الجزائر، nadjet2007@yahoo.fr
درويش صفية Daruich Safia 2
جامعة جيجل، الجزائر، safia1881@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/ 08/11 **تاريخ القبول:** 2023/ 12/13 **تاريخ النشر:** 2024/01/07

ملخص: *تهدف الدراسة إلى إبراز دور المناولة في عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ تعتبر المناولة كعامل ديناميكي في تعزيز علاقات الشراكة الصناعية بين المؤسسات الإنتاجية الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع المناولة يصب ضمن الخيارات الإستراتيجية للجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي وتنويعه، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية، وفتح الاستثمار في مجالات متعددة، حيث سعت الحكومات المتتالية إلى انتهاج العديد من السياسات ذات التوجه الداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم محدودية هذه السياسات وعدم تلاؤمها مع خصوصية الاقتصاد الجزائري.*

الكلمات المفتاحية: *المناولة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري.*

Abstract: *the study aims to highlight the role of handling in the modernization of small and medium enterprises in Algeria, Ed. Handling is considered a dynamic factor in strengthening industrial partnership relations between large productive institutions and small and medium enterprises, and the material handling sector is one of the strategic options for Algeria to advance and diversify the industrial sector, taking into account the important role it plays in the economic life of industrial enterprises and the opening-up of investments in many fields, where successive governments have sought to pursue many policies that support the orientation of SMEs despite the limits of these policies and their incompatibility with the particularity of the Algerian economy.*

Keywords: *handling, small and medium enterprises, Algerian economy.*

.

* المؤلف المرسل: معيزي نجاة

1. مقدمة

أصبحت المناولة الصناعية سمة الاقتصاديات المتطورة والصاعدة في ظل عولمة الاقتصاد وتوجه الدول الصناعية نحو المزيد من التكتل والتنسيق في مجالات الإنتاج والتسويق، حيث برزت أهمية المناولة والشراكة الصناعية كعامل ديناميكي في بناء وتفعيل علاقة التكامل والتشابك بين وحدات النشاط الصناعي بهدف تنمية الصناعة ومنتجاتها.

ولهدا اختيار إستراتيجية المناولة هو اختيار جوهري ومناسب للدول النامية التي تعاني من مشاكل كثيرة والجزائر على وجه الخصوص من بين الدول التي تواجه فيها المناولة الصناعية بعض الصعوبات ، ففي الوقت ال ذي تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية العديد من التحديات لاسيما عوائق محدودية مواردها صغر حصصها السوقية، عجزها عن الحملات التسويقية المكلفة أو مشاريع البحث والتنمية، العجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع المجالات، فإن خيار المناولة من الخيارات الإستراتيجية الهامة لها لتحقيق التكامل والاندماج من جهة وسعيا لتجاوز مختلف هده العوائق من جهة أخرى وتعزيز قدراتها التنافسية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد.

وبناء على ما سبق؛ وتقديرا لأهمية المناولة الصناعية فقد أتت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على أهمية التوجه نحو المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحليل تجربة الجزائر فيها، ومن أجل ذلك سيتم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة **محاور أساسية:**

المحور الأول: أساسيات حول المناولة الصناعية

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية التوجه نحو المناولة

المحور الثالث: تجربة الجزائر في المناولة لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2. أساسيات حول المناولة الصناعية

1.2. مفهوم المناولة الصناعية

قدم للمناولة الصناعية أو ما يسمى التعاقد من الباطن العديد من التعاريف، ولعل أبرزها ما يلي:

- حسب قاموس التسيير، المناولة هي إطار العلاقات بين معطي الأوامر والشركات التي تعمل لصالح معطي هذه الأوامر وفق توجهات خاصة ومحددة بالمناولة، فالمناولة هي عبارة عن شراكة أو تعاون بين الشركات مبني على قرار تنفيذ الأمر، حيث أن مصدر أو معطي الأوامر هو الذي ينص على طريقة العمل ويعطي التوجيهات اللازمة، أما المناول فهو الذي يقوم بالتنفيذ والإنجاز.(Mahe, 1998, p416)
- المناولة هي عقد تقوم عن طريقه المؤسسة الآمرة بالتعهد لمؤسسة أخرى بمنتجات نصف مصنعة، من أجل أن تقوم ببعض العمليات قبل أن تقوم بردها. (امحمد، 2013، صفحة110)
- المناولة هي جميع الالتزامات في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من مكونات، منتجات، إكسسوارات، خدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه

وملزم للطرفين، بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة. (مهلل، 2014، صفحة 15)

- المناولة الصناعية هي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة، وهي تقوم بعملية تكامل بين المؤسسات. (زرمان، 2019، صفحة 114)

انطلاقا من هذه التعريفات يمكن تعريف المناولة على أنها: عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز وفق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة بالآمرة بالأعمال والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى المناولة.

وتختلف المصطلحات المستخدمة للتعبير عن التعاقد من الباطن من دولة إلى أخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم1: المصطلحات المستخدمة في المناولة

الدول	المصطلح المستخدم
فرنسا	Sous-traitance
انجلترا	subcontracting
اسبانيا	subcontratacion
ألمانيا	Zuliefrung
السعودية	التكامل الصناعي
الأردن	التعاقد الصناعي
مصر	الصناعات المغذية
بلدان المغرب العربي والإمارات العربية	المناولة الصناعية

المصدر: مصطفى بورنان، كريم زرمان، **دور مراكز التسهيل والمناولة الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019، ص114.

2.2. مراحل تطور المناولة الصناعية

مرت المناولة الصناعية منذ ظهورها بعدة مراحل نوردها فيما يلي: (دلال، 2018، صفحة 197-198)

- **مرحلة الصناعة التقليدية**: عند ابتكار السيارة كانت في أولى مراحل تطورها تصنع من طرف الصناعيين بطريقة تقليدية، بحيث كانت جميع القطع المكونة لها تنجز عن طريق اليد أو بواسطة آلات بدائية، وقطع الغيار لا تستبدل بل هي ثابتة، كما أن التعاون بين المؤسسات لم يكن موجودا بل الحيطة وعدم الثقة بين مختلف المؤسسات هو الذي كان يخيم على المناخ في تلك الحقبة من الزمن، وهذه الخاصية لم تكن تتمتع بها صناعة السيارات فقط بل كانت تشمل جميع الصناعات.

- **مرحلة الصناعة المكثفة** : تحت ضغط قانون اقتصاد السوق والمتطلبات الاقتصادية العالمية، عرفت الصناعة ثورة أولى مع ظهور الصناعة المكثفة التي كان يبغي عليها سد الاحتياجات الخاصة لتطوير المنشآت القاعدية (السكة الحديدية، الجسور، السكن، ..)، وبعد ذلك الاحتياجات الكبيرة من العتاد لمواجهة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)... ففي سنة

1914، تم القيام بأول عملية تصنيع مكثفة، وأنجزت أول سلسلة لتركيب السيارات والتي عرفت فيما بعد بالتايلورية، وتم من خلالها إنجاز كمية كبيرة من القطع في وقت قياسي مع تخفيض سعر التكلفة.

لقد كانت مفخرة الصناعيين خلال تلك الحقبة هي أنهم يقومون بعملية التصنيع جميعا بمفردهم، وأن الشركات الكبرى كانت تملك المواد الأولية بمفردها ولا تحتاج لمصرف آخر لتزويدها بالمواد التي تتطلبها العملية الإنتاجية.

- **مرحلة ظهور الصناعة والمناولة الصناعية:** عجلت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من زيادة الاحتياجات الصناعية لمواجهة طلبات تدعيم احتياجات الحرب الكبيرة من جهة، واحتياجات إعادة الأعمار للبلدان المتضررة من جراء الصراع العالمي، في هذا المناخ بدأ يظهر دور المناولة الصناعية في سد احتياجات المعارك من العتاد الحربي كالنقل والهياكل القاعدية وهكذا تحول الحرفيون الصغار إلى صناعيين، وتمثلت الصناعات آنذاك في: التصليح والصيانة، صناعة قطع الغيار واللوازم الاستهلاكية، صناعة القطع المنفصلة للتركيب الأولي....إلخ.

وشيئا فشيئا وجد الصناعيين أنفسهم أمام مواجهة الظروف التنافسية التي أجبرتهم على البحث عن الإنتاجية والجودة، وفي هذا الجزء ظهر مجال المناولة الصناعية الذي يستطيع تلبية احتياجات الصناعيين بسبب المهارة والقدرة المتوفرة وكذلك التخصص وسعر التكلفة.

3.2. أهمية المناولة الصناعية وأهدافها

تعتبر المناولة كعامل ديناميكي في تعزيز علاقات الشراكة الصناعية بين المؤسسات الإنتاجية الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبرز أهمية المناولة فيما يلي : (صيد، 2018، صفحة 330)

- إن إنتاج بعض أوكل مستلزمات الإنتاج داخل الدولة، من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد آلاف فرص الاستثمار للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى سد الفجوات الإنتاجية واستكمال حلقات السلسلة الإنتاجية، وتدعيم تكامل القطاع الصناعي على المستوى المحلي؛
- إن القيام بالإنتاج طبقا للمواصفات المحددة من المؤسسات الآمرة، من شأنه أن يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا المحلية، وزيادة وتيرة التكنولوجيا المستوردة، طبقا لاحتياجات هذه المصانع، ومن ثم تحسين نوعية وجودة الإنتاج وقدرته التنافسية؛
- إن القيام بتصنيع مستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة، بالإضافة إلى تصنيع قطع الغيار وبعض المكونات والمعدات من شأنه أن يؤدي إلى تنشيط صناعات إحلال الواردات، ويساهم في الحد من نزيف العملات الأجنبية، ويؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- تساهم المناولة في تحسين القدرات التنافسية، على الصعيدين المحلي والدولي من خلال تحريض المؤسسات الصناعية على التخصص في مجالات التقنية، مما يحسن في الإنتاجية وجودة المنتج ويؤدي إلى الضغط على التكاليف؛
- تساهم المناولة في سعيها نحو ترويج فرص الاستثمار الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بمستلزمات الإنتاج للصناعات القائمة، من شأنها أن تنشط المؤسسات الاستشارية الصناعية والهندسية وتزيد من الطلب على خدماتها إلى حد بعيد؛

- تمتاز المناولة بالمرونة في المعاملات والسرعة في الإنجاز، وهذه الصفات مهمة جدا في النظام الاقتصادي العالمي الحالي، حيث يمتاز بالتطورات السريعة مما يجعلها مواكبة للتقدم والمنافسة العالمية؛
- تساهم المناولة بصفة فعالة في التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد، من خلال التوزيع الواسع للعمليات الإنتاجية على مختلف الأقاليم والتقريب بين مستويات المعيشة بين مختلف المناطق والأقاليم.

وتهدف المناولة الصناعية في الأغلب إلى تحقيق ما يلي: (دلال، 2018، صفحة 200)

- تنمية التخصص وتقسيم العمل؛
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي؛
- تعزيز التشابك والتكامل الصناعي؛
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية؛
- تشجيع التنمية الجهوية.

4.2. صيغ المناولة الصناعية

تأخذ المناولة الصناعية أشكالا متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب انجازها، ولعل أبرزها: (زروق، 16-15 نوفمبر 2011، صفحة 08)

- **مناولة طاقة الإنتاج**: حيث تقوم المؤسسة الآمرة بالأعمال بإبرام عقود مناولة مع منشآت أخرى متخصصة إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم رغبة منها في الاحتفاظ بطاقة إنتاجية خاصة بها.
- **مناولة الاختصاص**: في هذه الصيغة تتعاقد المؤسسة الآمرة بالأعمال مع مؤسسة (أو مؤسسات) متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير احتياجاتها من المواد أو الخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسة الآمرة على التجهيزات والكفاءات اللازمة.
- **المناولة الوطنية**: في هذه الصيغة تتمتع المؤسسة المتعاقدة بنفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود وطنها.
- **المناولة الدولية**: حيث تتمتع المؤسسات المتعاقدة بجنسيات مختلفة مهما كانت الدولة التي تمارس فيها عملها.

5.2. متطلبات نجاح عملية المناولة الصناعية ومخاطرها

1.5.2. متطلبات نجاح عملية المناولة الصناعية: يتطلب نجاح عملية المناولة في تحقيق التكامل والتعاون الفعال بين المؤسسات الاقتصادية توافر العديد من العوامل نذكر منها ما يلي: (زرمان، 2019، صفحة 115)

- مستوى الجودة التي يعتبر من أهم المعايير لتحديد واختيار المؤسسات المقدمة للأعمال لخدمات المؤسسات المناولة؛
- عوامل التكلفة الإنتاجية وطاقات الإنتاج القادرة على توفير الكميات المطلوبة في مواعيدها؛

- توفر تكنولوجيا حديثة ومتطورة وفقا لمتطلبات السوق؛
- تمتع الشركة المناولة بثقة وتقدير الشركات المقدمة للأعمال الأخرى، إضافة إلى تحليها بالانضباط والجدية والدقة في التنظيم والإدارة وتطبيق نظم إنتاج متطورة، واعتمادها على عمالة ماهرة علاوة على قدراتها المالية.

ومن بين الخصائص الأخرى التي يجب أن تتمتع بها المؤسسة المناولة ما يلي: (سعيدي، 2017، صفحة 381-382)

- تقوم المؤسسة المناولة بصناعة منتج تحت توجيهات المؤسسة الآمرة التي تقوم بتصميم المنتج؛
- هناك اختلاف من الناحية الاقتصادية، فبما أن خدمات المناولة أقل تنوعا فإن النفقات العامة أقل، ولا تحتاج المؤسسات المناولة إلا لرأس مال ضعيف وهذا لأنها لا تقوم بتصميم المنتج، وهي لا تقوم بتخزين منتجاتها التامة (إلا إذا كان هناك بند مفروض من طرف المؤسسة الآمرة)؛
- تتلقى المؤسسات المناولة طلبيات مفتوحة أي أن الكمبيالات والآجال تحدد فيما بعد، وهذا لا يضع المؤسسة المناولة في وضعية عدم الاستقرار، فبإمكان المؤسسة الآمرة التقليل من طلبياتها أو حتى التوقف عن الطلب في حالة انخفاض نشاطها، أو كذلك قد تسعى المؤسسة الآمرة إلى إعادة إدخال الأنشطة المناولة؛
- تعتبر المؤسسات المناولة مصدرا للتشغيل غير الثابت، الأمر الذي يمنحها مرونة أكبر للاستجابة لطلبات المؤسسات الآمرة، حيث توصلت دراسات عديدة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تمثل أغلبية المؤسسات المناولة.

2.5.2. مخاطر المناولة الصناعية: على الرغم من المزايا التي تتيحها المناولة لمختلف الأطراف، إلا أن هذا لا يعني أنها لا تنطوي على مخاطر، ومن بين المخاطر يمكن ذكر مايلي : (سعيدي، 2017، صفحة 383-384)

- إمكانية ارتفاع تكلفة المناولة على التكلفة الداخلية لإنتاج المنتج الوسيط، وإمكانية ارتفاع التكاليف المتعلقة بالمراقبة التي تمارسها المؤسسات التي تعطي الأوامر، للتأكد من مدى مطابقة الإنتاج الذي تمت مناولته للتوجيهات المحددة في العقد وفي دفتر الشروط؛
- ظهور التكاليف الخفية والتي عادة ما تتعلق بتكاليف الدخول في علاقات مناولة؛
- إمكانية إطلاع المؤسسة المناولة على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الآمرة، واستخدام ذلك لاحقا للمصلحة الخاصة أو لصالح شركاء جدد منافسين؛
- فقدان المؤسسة للمهارة الصناعية، صعوبة التحكم في آجال التنفيذ وفقدان التعلم التكنولوجي؛
- قد ينشأ عن عمليات المناولة الصناعية مشاكل اجتماعية، كالإضرابات بسبب تخلي المؤسسة المقدمة للأوامر عن الأفراد القائمين على النشاط الذي تتم مناولته؛

- قد تنشأ علاقة تبعية بين المناول والمؤسسة المقدمة للأوامر، وذلك في حال كون المناول هو المؤسسة الوحيدة التي تملك الخبرات والكفاءات اللازمة لإنجاز نشاط معين؛
- يمكن للمؤسسة المقدمة للأوامر تحمل أعباء إضافية ناتجة عن وضع آليات رقابية للتأكد من مطابقة المنتج للمواصفات المحددة في العقد.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية التوجه نحو المناولة

1.3. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف نظرة الاقتصاديات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف درجة تطور الاقتصاد وتشكيلة الاقتصاد، حيث يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اقتصاد إلى آخر، ويمكن تلخيص أهم التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الاقتصاديات

المنطقة/البلد	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
فرنسا	المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتولى فيها قائدها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة
بريطانيا	ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية: – حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛ – حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي؛ – عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.
الولايات المتحدة الأمريكية	ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين في تحديد مفهومها، وذلك على النحو التالي: – مؤسسات الخدمات والتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية؛ – مؤسسات تجارية بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية؛ – المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أوأقل.
بلدان جنوب شرق آسيا	يعتمد التعريف على معيار العمالة على النحو التالي: – مؤسسات عائلية حرفية من 1 إلى 9 عمال – مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49 عامل – مؤسسات متوسطة من 50 إلى 99 عامل – مؤسسات كبيرة أكثر من 100 عامل.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: العلواني عديلة، بن سمينة دلال، **دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص189.

2.3. مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، نذكر منها ما يلي: (زرقاني، 2014، صفحة 198-199)

- **الملكية المحلية:** يغلب على هذا النوع من المؤسسات نمط الملكية العائلية، بحيث يشترك فيها أفراد الأسرة، وفي كثير من الأحيان يكون ملاك هذه المؤسسات يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين فيتلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

- **سهولة التأسيس (النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة نقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

- **الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.

- **القدرة على الابتكار والتجديد:** وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية) أو مؤسسات صغيرة.

- **سهولة وبساطة التنظيم:** وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

- **فعالية الموارد البشرية والمادية:** تشكل هذه المؤسسات مخزنا للموارد البشرية والمادية، وهذا نظرا لصغر حجمها وتخصيص العمل فيها بالنسبة للعمال، فكل عامل يعتبر فني في منصبه لتخصصه في العمل وطول مدته في نفس المنصب مما يكسبه الفعالية في الأداء كما أن هذه المؤسسات تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم.

3.3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعديد الأسباب لعل أهمها: (زرقاني، 2014، صفحة 200)

- اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الحاضنة الأولى للرياديين والمبدعين من الفقراء وذوي الدخل المحدود لتحقيق دخل مستمر يمكن من توفير متطلبات الحياة والارتقاء بمستويات المعيشة كما أنها تعتبر نواة أساسية للمؤسسات الكبيرة.
- ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة من خلال الحد من البطالة.

- تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في التنمية والتي تعاني من تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة وذلك عبر انتشارها الجغرافي الواسع في المناطق الريفية لعدم حاجتها الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة وقدرتها على الاستفادة من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ فيها.

4.3. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذ تتمثل في مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتجلى فيما يلي: (عمر، 2018، صفحة83)

- تحقيق متطلبات المجتمع على جميع المستويات، محلية ووطنية، جهوية ودولية؛
- تحسين مستوى معيشة العمال وضمان مستوى مقبول من الأجور؛
- عقلنة الإنتاج بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، والتخطيط الجيد لها إضافة إلى توزيع ومراقبة عملية تنفيذ مدة الخطط والبرامج؛
- الدعوة إلى تماسك العمال عن طريق تنظيم العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الأفراد العاملين؛
- توفير التأمينات والمرافق للعمال، وأيضا إقامة أنماط استهلاكية معينة.

5.3. المناولة كأسلوب لتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات

يعتبر نظام المناولة الصناعية (التعاقد من الباطن) من أهم الأساليب التي تعمل الدول على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية: (يحي، 2013، صفحة 55)

- تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة (الأم)؛
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق –كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية؛
- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة؛
- يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية.

إن المناولة الصناعية تساهم بشكل كبير في تدعيم تنافسية المؤسسات انطلاقا من عدة مزايا لعل أهمها:

- **التخصص والتركيز**: حيث أن تنازل المؤسسة عن بعض الأعمال و إنتاج بعض المنتجات الجزئية في مؤسسات أخرى أكثر كفاءة وتخصصا، سيجعل المؤسسة تركز جهودها على الأنشطة الأساسية التي تحوز فيها على خبرة وكفاءة عاليين.
- **التخفيض في التكلفة** : حيث أن تفويض بعض المهام لمؤسسات أخرى لها ميزة نسبية مقارنة بالمؤسسة سيؤدي إلى تخفيض الأعباء الناتجة عن المراقبة والتسيير وهو ما يؤدي إلى انخفاض التكلفة النهائية للمنتج. (امحمد، 2013، صفحة 174)
- **الاستغلال الأمثل للطاقات** : تساهم المناولة الصناعية بشكل كبير في تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات سواء كان ذلك بالنسبة للمجتمع ككل أو بالنسبة للمؤسسة ذاتها، فبدا من أن تسخر هذه الأخيرة طاقاتها وتستنفذها في مجالات وأنشطة غير متخصصة وخبيرة فيها، تفوضها إلى من هو أكثر منها خبرة وتقوم بتسخير طاقاتها تلك في مجالات أخرى تتفوق في إنجازها.
- **زيادة سرعة الأداء**: إن تنازل المؤسسة عن ممارسة بعض الأنشطة لصالح مؤسسات أكثر كفاءة يوفر لها سرعة الأداء والإنجاز.
- **تحسين جودة الإنتاج والعمليات** : إن عملية الاعتماد على مؤسسات متخصصة ذات كفاءة في إنتاج عمل معين يزيد في جودة المنتج النهائي، ويجعله أكثر قدرة على تلبية حاجات العميل.
- **زيادة المرونة الإنتاجية والتنظيمية**: إن تركيز نشاط وعمل المؤسسة في الأعمال فقط يزيد من مرونتها وقدرتها على الاستجابة لمختلف التغيرات والتطورات الخارجية والداخلية.
- **الاستفادة من خبرة الغير**: حيث يظهر أثر الخبرة في العمل على المنتج النهائي للمؤسسة، وذلك نتيجة الاعتماد في انجازه على بعض العمليات والأجزاء ذات جودة عالية التي تتمتع بها المؤسسة القائمة بالأعمال، كما أن احتكاك المؤسسات بهم يجعلها تستفيد من الخبرات التي يتمتعون بها في انجاز بعض الأعمال.
- **تخفيض دورة زمن العميل**: إن تركيز عمل المنظمة يجعلها أكثر قدرة للاستجابة لطلبات العميل وتحقيق رغباته سواء كان ذلك من خلال سرعة الاستجابة للتغير في رغباته وحاجياته أو في سرعة تسليم الطلبيات.
- **زيادة العلاقات الصناعية مع الغير**: لكون أن المناولة الصناعية تفرض على المؤسسة إقامة علاقات مع مؤسسات أخرى في إطار تعاقد قد يكون طويل الأجل واستراتيجي فإن هذا يجعلها توسع دائرة العلاقات مع الأطراف الخارجية. (علي، نوفمبر 2007، صفحة 313)

ويوضح الشكل الموالي أثر المناولة الصناعية في تدعيم تنافسية المؤسسات.

الشكل رقم 1: أثر المناولة الصناعية في تدعيم تنافسية المؤسسات

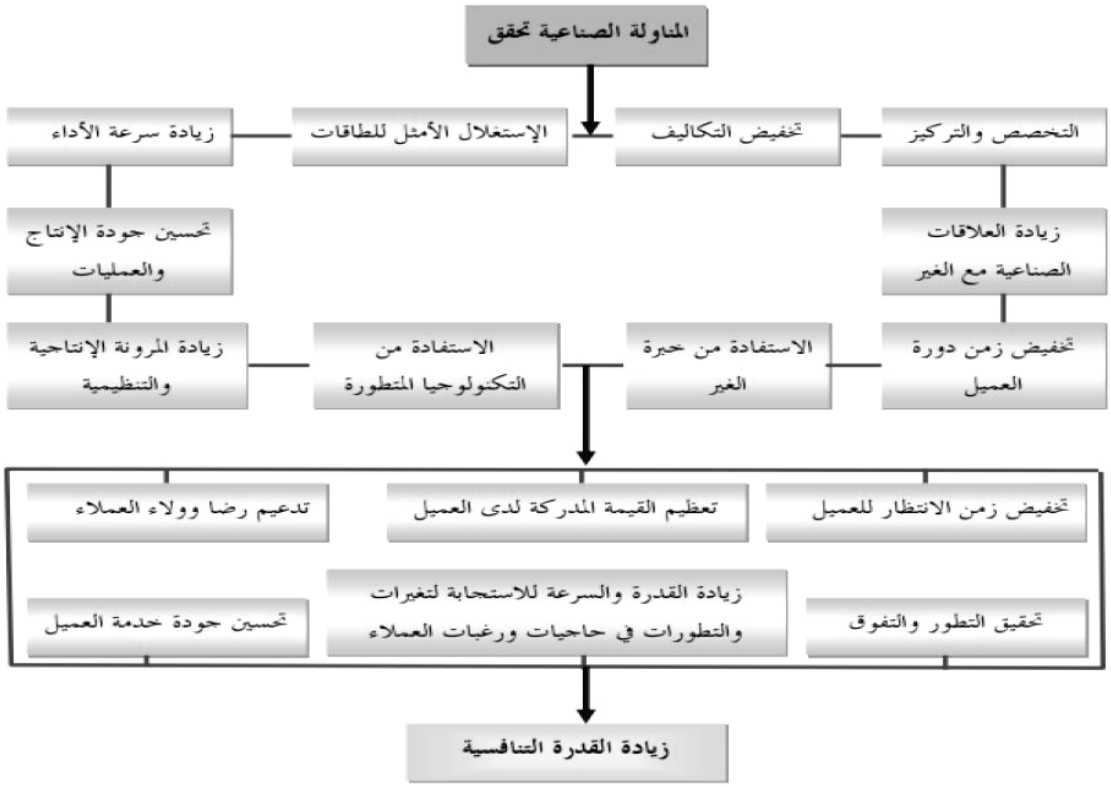

المصدر: بطاهر علي، **دور المناولة الصناعية في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاولة الصناعية، جامعة باجي مختار، عنابة، نوفمبر 2007، ص313.

4. تجربة الجزائر في المناولة لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انقطاع المناولة يصب ضمن الخيارات الإستراتيجية للجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي وتنويعه، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية، وفتح الاستثمار في مجالات متعددة، ما يستدعي حسبه تثمين المواد الأولية الوطنية،ورفع المستوى التكنولوجي لتطوير الإنتاج وتشجيع البحث والتطوير المستمر على الصعيد العملي.

1.4. تطور الإطار التشريعي لقطاع المناولة في الجزائر

لم تلق المناولة الصناعية اهتماما كبيرا من السلطات العمومية طوال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي نظرا لطبيعة النظام السياسي أنداك والدي لم يسمح ببروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة مما يبين أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة، فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة والمؤسسات المناولة، أما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة بالدراسة من كل جوانبها (يحي، 2013، صفحة 60)، بعدها أدركت الجزائر أهمية هدا الأسلوب فشرعت في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وقلصت دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/7/19 والمتعلق بالاستثمار، ليتعزز مع بداية التسعينات بصدور قانون الصفقات العمومية في 1991/11/09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في

2013/08/11 والدي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيد المشاريع الكبرى.

كما تم إنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة الذي تم إنجازه بمساعدة منبرنا مجال أمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعيتهما:

- مشروع ALG/PNUD-DP 01990/الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.
- مشروع ALG/PNUD 95/004/الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب، أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع ALG/PNUD.95/004/. إن بورصات المناولة والشراكة عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة وذات هدف غير مربح وتخضع للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعات مجاورة.

كما وضعت الجزا ئر استراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي بدأت معالمها بإنشاء المجلس الوطني للمناولة والدي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيدي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 ويتجلى دوره فيمايلي:

- العمل على تشخيص التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- تقديم اقتراحات من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- ترقية الشراكة مع أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

ومند بداية النصف الثاني من عام 2014 مع موجة التراجعات الأخيرة في أسعار النفط فرض على الحكومة الجزائرية ضرورة تفعيل دور المناولة الصناعية وتوسيع رقعة نشاطها، من خلال برامج عملية لتطوير شامل يكفل تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، ما يشكل تحولا لمساري التنمية والاندماج الاقتصادي في البلاد في ظل توقعات باستمرار الانخفاض في أسعار النفط، التي أدت إلى انعكاسات سلبية على حجم العائدات النفطية للجزائر ذات الاقتصاد الريعي، كما أن السلطات الجزائرية على وعي تام بأهمية هدا التحول للتخفيف من العبء المالي ونزيف العملة الصعبة ال ذي يفرضه استيراد السلع المختلفة القابلة للتصنيع محليا، حيث قامت مؤخرا بتبني إستراتيجية بهدف تأطير نمط النمو ومنح تسهيلات وتحفيزات وضمان مناخ ملائم لتطوير القطاع الخاص الجزائري، من خلال إدخال مفهوم الشراكة العمومية- الخاصة في عام 2004 بتأطير دقيق عن طريق قانون الصفقات العمومية ومجموعة من القوانين التي ظهرت في الفترة بين 2005 و 2008 لتبلغ ذروة

استخدام هده الطريقة في عام 2012 حيث تمكنت الطريقة من حشد موارد بقيمة 86 مليار دولار. (صيد، 2018، صفحة 334)

2.4. واقع المناولة في الجزائر

تنشط المؤسسات المناولة في العديد من القطاعات النشاط الرئيسية أهمها:

- خدمات الاستشارة والهندسة المحاسبية؛
- صناعة ميكانيكية؛
- صناعة البلاستيك والمطاط والتغليف؛
- البناء والأشغال العمومية؛
- خدمات النقل بضائع وعمال؛
- خدمات النظافة الصناعية؛
- خدمات شبكات الاتصال والإعلام الآلي والبرمجة؛
- خدمات أخرى متنوعة للمؤسسات.

على خلفية ضعف اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة، واتجاههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى تشير الإحصائيات إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغلبيتها هي مؤسسات تزاول نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن (Mécanique/métallique) .وتقدر نسبتها بحوالي 67,66%،ونسبة 20,83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة (Chimie/pharmacie)،ونسبة 4,14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين (Sidérurgie/métallurgie)،ونسبة معادلة كذلك (4,17%) تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش والباقي (أي 3,17%) في نشاطات مختلفة،وسنحاول ترجمة هذه المعطيات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم2: تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب النشاط

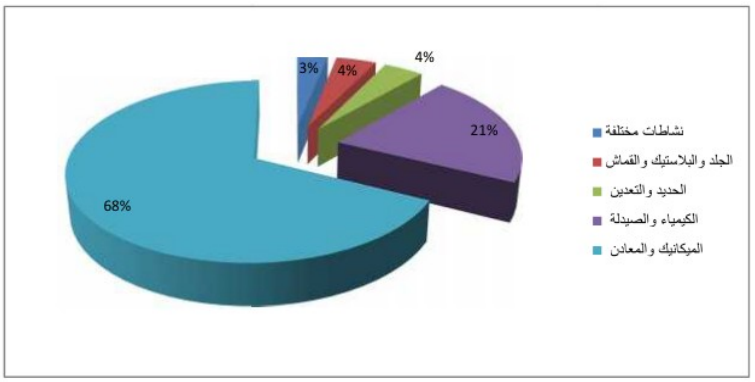

المصدر: من إعداد الباحثين استناد إلى إحصائيات المنظمة العربية للصناعة والتعدين وحسب إحصائيات السداسي الأول لسنة 2009 .

فقد بلغ عدد المؤسسات المناولة 39245 مؤسسة معنوية، بينما بلغ عدد المؤسسات المناولة للأشخاص الطبيعيين أكثر 200000 مؤسسة يعملون أساسا في خدمات الصيانة كهرباء، غاز، ماء، مكاتب المحاسبة وغيرها من الأنشطة...الخ

والجدول التالي يوضح تموقع المؤسسات المعنوية المناولة في الجزائر.

الجدول رقم 3: تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية المناولة والمنفدة للأعمال

الجهات الكبرى	العدد	النسبة
الشمال	26956	%69
الهضاب العليا	6071	%15
الجنوب	6218	%16
المجموع	39245	%100

المصدر:محمد الأسود، **المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة قطاع المحروقات-**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 42.

من الجدول أعلاه نلاحظ تموقع المؤسسات المنفذة في الشمال الجزائري ويعتبر دلك منطقيا لعدة أسباب كتمركز المؤسسات الصناعية في الشمال والكثافة السكانية العالية في تلك المناطق، ونجد في الجنوب ما يقارب 16% من إجمالي المؤسسات المناولة ودلك راجع لعدة أسباب أهمها الإعفاءات الجبائية والضريبة على تلك المناطق كإجراء لتشجيع الاستثمار بها، إضافة إلى تمركز المؤسسات الكبرى العاملة في قطاع المحروقات ويعتبر دلك عامل مهم في استقطاب المؤسسات المناولة العاملة في قطاع الخدمات العامة كنقل الإطعام، الإيواء والأشغال العمومية وباقي الخدمات البترولية.

3.4. معوقات المناولة الصناعية في الجزائر

-ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها؛

-عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار؛

-عدم وجود قوانين كافية منظمة للمناولة الصناعية؛

- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري؛

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية؛

- نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

5. خلاصة

من خلال ما تطرقنا إلى المناولة ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استخلصنا النتائج التالية:

- إن المناولة لها دور مهم في تمكين الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها وتنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- تحاول الجزائر التكيف مع المناولة من أجل تخفيف الضغوط في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الاهتمام بمختلف الآليات الداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتفعيل دور بورصات المناولة ومختلف آليات الدعم ذات الصلة بهته المؤسسات كحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل بالإضافة إلى تكييف المنظومة التشريعية لتنمية هدا النوع

من أنواع الشراكة الإستراتيجية سعيا وراء تحقيق معدلات نمو أعلى وزيادة تنافسية للاقتصاد الوطني.

- مازال تطبيق إستراتيجية المناولة في المؤسسة الصناعية الجزائرية يواجه بعض الصعوبات منها ما تعلق بمفهومها وخصائصها وآلياتها ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معها بشكل نظامي، كصعوبة الحصول على بيانات دقيقة لاحتياجات المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري، أو صعوبة في تحصيل شركات المناولة ومستحقاتها من الشركات الآمرة.

يمكن وضع التوصيات التالية:

- التسريع في رفع العراقيل البيروقراطية وتقديم التسهيلات لإنشاء نسيج مناولة يضمن توفير الملايين من مناصب العمل؛
- التوسع في إقامة الأجهزة اللازمة للمناولة الصناعية وإصدار التشريعات المطلوبة؛
- لا بد على الدولة الاهتمام أكثر بهذا المجال وإعادة النظر في جدوى الإجراءات والآليات التي سخرت له ومرافقته ودراسة كل جوانب النقص وإتباع خطى التجارب الناجحة التي برهنت على أهمية المناولة الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية.

6. قائمة مراجع

Mahe, H. (1998). *Dictionnaire de Gestion (Vocabulaire, concepts et outils)* . paris: édition Economica.

العلواني عديلة، بن سمينة دلال. (2018). دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية العدد الرابع* ، 197-198.

بطاهر علي. (نوفمبر 2007). دور المناولة الصناعية في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال. *الملتقى الدولي حول المقاولة الصناعية* (صفحة 313). الجزائر: جامعة عنابة.

بن الدين امحمد. (2013). المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان* ، 110.

حسين يحي. (2013). تجربة المناولة الصناعية في دول المغرب العربي: واقع وآفاق. *مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02* ، 60.

حسين يحي. (2013). تجربة المناولة الصناعية في دول المغرب العربي: واقع وآفاق. *مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 7* ، 55.

رابح زرقاني. (2014). الصناعية كأداة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد22، المجلد 11* ، 198-199.

صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء. (2018). المناولة الصناعية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 2* ، 330.

عبد المالك مهلل. (2014). المناولة والشراكة الصناعية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر* ، 15.

عمر شريف، زكية بن زروق. (16-15 نوفمبر 2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة –دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا. *الملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 08). الجزائر: كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة.

قويدري عبد الرحمان، أقاسم عمر. (2018). المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 06* ، 83.

ليليا بن منصور، وفاء سعيدي. (2017). سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة. *مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، المجلد 03* ، 382-381.

مصطفى بورنان، كريم زرمان. (2019). دور مراكز التسهيل والمناولة الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01* ، 114.

دراسة نظرية حول نماذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر في مجال إدارة الخدمة العمومية للمياه

Theoretical study on the models of public-private partnerships in Algeria in the management of public water services .

كلاخي لطيفة1

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، kalakhilatifa@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023./ 06/11 **تاريخ القبول:**2023/12/20 **تاريخ النشر:** 2024/01/01

ملخص: *لقد أخذ مفهوم الشراكة أهمية كبيرة ضمن اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والدول النامية، ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معالجة موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال إدارة الخدمة العمومية للمياه، ونظرا للأهمية الكبرى لهذا القطاع والذي يحتل مكانة كبيرة في أجندة كل حكومات الدول بصفة عامة، والحكومة الجزائرية بصفة خاصة فقد أولته ذا القطاع أهمية كبيرة بالنظر للعدد الكبير من المؤسسات والهيئات المسؤولة عن خدمات المياه في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على الهيئات الوصية على قطاع المياه في الجزائر.*

الكلمات المفتاحية: *الشراكة؛ القطاع العام والخاص؛ المياه.*

Abstract: *The concept of partnership has taken great importance within the economies of both developed and developing countries partnership between the public sector and the private sector in the management of the Public Water Service, Given the great importance of this sector, which is high on the agenda of all Governments in general and, in particular, the Algerian Government has attached great importance to the sector in view of the large number of institutions and bodies responsible for water services in Algeria, This is done by identifying the bodies responsible for the water sector in Algeria.*

Keywords: *partnership; The public and private sector; Water*

* المؤلف المرسل: كلاخي لطيفة

1. مقدمة

نظرا للأهمية الكبرى لقطاع المياه والذي يحتل مكانة هامة في أجندة كل حكومات الدول بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة فقد أولت هذا القطاع أهمية كبيرة بالنظر للعدد الكبير من المؤسسات والهيئات المسؤولة عن خدمات المياه في الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مع ندرة المياه والجفاف وتزايد الطلب عليها لم يستطع القطاع العمومي السائد ولوحده في الجزائر على التحكم في إدارة قطاع المياه كما ينبغي وواجه صعوبات عديدة مرنعته من الوفاء بالشكل الكامل والمناسب بالاحتياجات المائية للمواطنين، ونظرا لهذا العجز والى جانب الرغبة بتطوير هذا القطاع والاستفادة من الخبرة الأجنبية، قررت الحكومة وبناءا على ما ورد في قانون المياه الجديد الصادر سنة 2005 والذي يسمح بعقود التفويض، اللجوء إلى القطاع الخاص وتفويض جزء من الخدمة العامة في مجال التزود بمياه الشرب والتطهير إلى بعض الشركات الأجنبية، وبدأت التجربة بالمدن الكبيرة وهي الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة، وذلك في مرحلة أولى.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ماهي نماذج وأساليب الشراكة المتبعة في إدارة وتسيير الخدمة العامة للمياه في الجزائر وما مدى نجاعتها؟**

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال إدارة الخدمة العمومية للمياه في الجزائر، ومن أجل ذلك سوف تتم معالجتنا للموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص؛

المحور الثاني: أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

المحور الثالث:الشراكة في مجال تسيير المياه في الجزائر.

2. ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص

1.2. مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

هي الترجمة العربية لما يعرف باللغة الانجليزية، (Public-PrivatePartnership) أو اختصار(PPP) وتعني لغويا " رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح، في عمل ما أو أية مشاريع أخرى بموجب عقد قانون ". (عادل،2009، صفحة 55-62)

وفق المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية( ) OCDE، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة من الشركات الخاصة، والتي بموجبها هذا الأخير يكون مسؤولا بدرجات متفاوتة على التصميم، البناء، التمويل، التشغيل والتسيير الجيد للتجهيزات، بهدف تقديم خدمة للإدارة أو مباشرة للمستخدمين.(OCDE, out 2015, p12)

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها ":التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين".(Nation, 1998, p3)

وحسب صندوق النقد الدولي FMIيشير مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كان تتقدم تقليدياً من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية، وغاليا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات الإنارة والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء. (أكتوبي،2007، صفحة 2-28)

2.2. خصائص الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تتميز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من العقود، وتتمثل هذه الخصائص في: (الوادي،2012، صفحة 27)

- التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة؛
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين؛
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة؛
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال،بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي...؛
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون)، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين؛
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

3.2. أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص

تهدف بشكل أساسي إلى: (محمود، اكتوبر 2008، صفحة 05)

- تحقيق الكفاءة والفعالية لاستغلال الأموال في ما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك، فالسعر الإجمالي لم ناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر(تجاوز التكلفة، التأخيرات ... الخ) التي يمكن أن تواجهها الحكومة؛
- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة؛
- تفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة؛
- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة؛
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص(التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة؛
- إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر.

4.2. مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجا متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ومن أهم مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة وبخاصة للدول النامية مايلي(Lindsay, 2000, pp365-375) :

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها وبإمكانياتها المحدودة؛
- التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو؛
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادلا لالتزامات بين الشركاء؛
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية؛
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل، ومن ثم تحقيق عوائد أعلى للأموال المستثمرة؛
- التوسع في اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية التي تخدم الصالح العام.

3. أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير وفق عدة أسس مثل نمط التنظيم واتخاذ القرار، نوع القرار،نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد .حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة .فالترتيبات المؤسسية تتراوح ما بين ترك أمر البنية التحتية للإدارة الحكومية أو ترك أمرها للقطاع الخاص وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبد وهذا جليا في إسناد خدمات البنية التحتية من خلال عدة صيغ تندرج وفق الأسس التالية:

- **شركات تعاونية:** وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشارك يبين القطاعيين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها. فكلاهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط.

- **شركات تعاقدية:** وتعني بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون علاقة الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك تكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا استنادا على معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص. (البشير، 2015، صفحة 174-202)

ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص pppضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز ويدخل ضمن الامتياز إشكال عديدة أبرزها نظام البناء (BOT) وله تفرعات عديدة مثل، والتشغيل ونقل الملكي : ,PBO,BOLT,BOO,ROO.(محمد، ب.س، صفحة6)

كما تأخذ مشاركات التعاقدية للقطاع الخاص أشكالا مختلفة وبدرجات متباينة وهي كالآتي:

- **عقود الخدمة Service Contracts:**

تعرف عقود الخدمة بأنها " : إبرام تعاقدات لأنشطة صيانة أو تشغيل معينة مع القطاع الخاص، لفترة تمتد لعدد قليل من السنوات، فوفقا لهذا الأسلوب يضع القطاع العام مجموعة من معايير الأداء للنشاط، وأسس تقييم العطاءات، والإشراف على المتعهدين، ودفع رسوم متفق عليها للخدمة، والتي تحدد على أساس إجمالي أو على أساس تكلفة الوحدة، أو على أية أسس أخرى".

تكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح مابين ستة 06 أشهر إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، الهند، تشيلي وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح و صيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك. (محمدصلاح، 2015، صفحة 50)

في هذه العقود تحتفظ الجهة الحكومية بمسؤوليتها الكاملة عن إدارة وتشغيل المرفق العمومي ولكنها تتعاقد مع الخواص للقيام ببعض الخدمات. (تومي، 2011، صفحة 207)

بموجب هذا العقد يتم نقل ملكية ويصبح القطاع الخاص مالكا ومسؤولا عن المرفق العام ولكنه في نفس الوقت يخضع لبيئة رقابية من جهة الحكومة مختصة أو من جهة تتعاقد معها الدولة للقيام بهذه السلطة الرقابية وفق ما تحدده سياسات الدولة والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وذلك بغرض ضمان نوعية الخدمة التي يتم تقديمها والحرص دائم على التزامها بالمعايير المحددة لحماية المواطن والمستهلك وكافة قطاعات المجتمع. (غالب، 2008، صفحة 221)

- **عقود الإدارة:** وهي عقود تتفق من خلال هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ومن ثم تتحول حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة ويظل حق الملكية للمؤسسة الحكومية، في مقابل أن تحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وتبقي المؤسسة الحكومية هي المسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذه العقود بين ثلاث إلى خمس سنوات، وتلجأ الحكومات إلى هذه الطريقة في حالات الشركات الخاسرة، وذلك لتنشيطه أو إدخال طرق القطاع الخاص لرفع قيمتها وأسعارها حين تعرض للبيع .(محمد، ب.س، صفحة 10)

- **عقود الامتياز:** عرف المعهد العربي للتخطيط عقود الامتياز على أنها " :العقود التي تقوم الحكومة(القطاع العام)من خلالها بمنح الشريك من القطاع الخاص حقوق تصمي وتمويل وإنجاز وصيانة مشروع عام في مختلف مجالات البنية التحتية، لمدة زمنية تتراوح ما بين 25 إلى 35 سنة،ومن بعدها تعود ملكية الأصول للقطاع العام ". (بالكويت، 2014، صفحة 8)
- **عقد التأجير:** في عقد التأجير ملكية التجهيزات والتركيبات عمومية لكن استغلالها، تجديدها وصيانتها تعهد إلى المتعامل الخاص الذي يحصل منها على الربح، عادة ما يكون عقد التأجير مدته تتراوح مابين 95 و90 سنة.. (القادر،، 05 و06 نوغمبر 2017، صفحة 6)
- **عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BuildOperate Transfer):** مصطلح BOT هو اختصار لثلاث كلمات هي (Built) تعني بناء (Operate)وتعني تشغيل (Transfer)تعني نقل الملكية . فهو اتفاق تتعهد الدولة أو إحدى مؤسساتها بموجبه إلى مؤسسات القطاع الخاص للحصول على امتياز لبناء أو تشغيل أو الانتفاع بأحد مشروعات الخدمات العمومية لفترة تحدد بين الطرفين، وعادة ما تكون لفترة طويلة .وبموجب العقد يتم الاتفاق على كيفية تحصيل القطاع الخاص للعوائد من المستفيدين من الخدمة مقابل استثماراته طيلة مدة العقد، ثمين قل المشروع إلى الدولة صاحبة الامتياز في نهاية المدة المتفق عليها.(محمود ع.2013، صفحة8)
- **عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية الخاصة بمنح حق الملكية:**

على عكس العقود السابقة في هذه العقود يكون للقطاع الخاص حق التملك بصفة مؤقتة خلال مدة التعاقد. ويندرج ضمن هذا التصنيف الأنواع التالية: (مناصرية، 2018، صفحة 6-7)

- **البناء، التملك، التشغيل، النقل (BOOT)** :يكون لصاحب الامتياز حق تملكا لمشروع ملكية تكفل له سهولة تشغيل هو صيانته، ولكنها ملكية مؤقتة حيث تنتقل للدولة بعد انتهاء فترة الامتياز.
- **التصميم، البناء، التمويل، التشغيل (DBFO):** يعد هذا النوع بمثابة إضافة جديدة، حيث يتم اكتشاف فرصة إقامة مشروع جديد تماما، وعادة ما يقوم المقاول بأخذ زمام المبادرة لإقناع الحكومة بالمشروع، فيستند إليه تصميمه وإنشائه وتمويله وتشغيله.
- **التجديد، التملك، التشغيل (ROO)** :تصلح هذا لصيغة لمشروعات قائمة، ولكنها أصبحت غير اقتصادية بحكم اهتلاك وتآكل أصولها واحتياجها إلى عمليات إحلال وتجديد وصيانة لخطوط الإنتاج لذلك تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة للقيام بهذه العمليات مقابل عقود امتياز تتضمن الامتلاك والتشغيل.
- **التحديث، التملك، الاستغلال، نقل الملكية(MOOT)** :يتم اعتماد هذه الصيغة في مشاريع قائمة لكنها لا تعمل بكفاءة نظرا لتقادمها التكنولوجي أو عدم

صلاحيتها، وبالتالي تكون بحاجة إلى عملية تحديث يتم من خلالها استخدام معدات تكنولوجية متقدمة ونظم تشغيل حديثة.

4. الشراكة في مجال تسيير المياه في الجزائر

في مجال المياه والصرف الصحي تم إبرام عقد شراكة بين كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير من جهة ومتعاملين خواص وأجنبيين من جهة أخرى، لتسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير في كل من ولاية الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، الطارف، قسنطينة بحيث يستفيد المتعامل الأجنبي نظير خدماته من إيرادات مالية عالية أغلبها قابلة للتحويل وهذا في إطار القانون رقم 05-12 الصادر بتاريخ 04 أوت 2005 ، المتعلق بالمياه ولا سيما المواد 100-104-105-106 في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 2005، 06. (سمية،2018، صفحة 50)

1.4. تجربة شركةseaco(شركة تسيير المياه والتطهير لقسنطينة)

تمثل شركة " **سياكو** "للمياه والتطهير لقسنطينة التي تسهر على ضمان تسيير الخدمات العمومية لتطهير المياه وتوزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر على مستوى 12 بلدية لولاية قسنطينة نموذجا للشراكة وفق عقد امتياز بين شركة المياه لقسنطينة الجزائرية وشركة مرسيليا للمياه الفرنسية، أو ما يعرف بالتسيير بالتفويض لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة 2009بمبلغ قدره 4.3 مليار دينار جزائري، بحيث أسندت لها مهمة تسيير واستغلال المياه وتطهيرها، وصيانة الهياكل (الخزانات ومحطات ضخ المياه والآبار)بالإضافة إلى مراقبة نوعية المياه الموزعة وجودتها وكذا تسيير خدمات الزبائن والمشاريع كالبحث عن تسربات المياه وأشغال إيصال المياه عبر شبكة التوزيع، والفترة، والتحصيل والتكفل بطلبات الزبائن ومعالجتها. وتشير إحصائيات الشركة أنها شغلت 2034 عامل إلى نهاية سنة2014. (السعيد، 2014، صفحة 309-322)

لقد قامت شركة المياه والتطهير بقسنطينة سياك وبإقامة عقد شراكة مع شركة مياه مرسيليا الفرنسية في صورة عقد إدارة في أكتوبر 2008 ويمتد هذا العقد لخمس ونصف ويتضمن هذا العقد جملة من الأهداف نوجزها فيمايلي:

- الأهداف التقنية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب :وتتعلق هذه الأهداف بالإنتاج، التوزيع ومعدلات واستمراريته وكذلك معالجة التسربات؛
- الأهداف التجارية: وتتعلق بعدد المشتركين،حجم المياه المفوترة ورقم الأعمال؛
- أهداف تتعلق بتجميع المياه المستعملة وأخرى تتعلق بالمعالجة.
- وتتمثل أهما لإنجازات المحققة خلال فترة الشراكة بين شركة سياكو وشركة مياه مارسيليا فيمايلي: (بوجعدار،2017، صفحة 28-34)
- ارتفع عدد التوصيلات الجديدة من 430 إلى 1488 مابين سنتي 2010 و 2014 ؛
- إلى جانب العمل على توزيع المياه بالكمية المطلوبة تسهر سياكو على أن تكون المياه الموجهة للتوزيع على مستوى ولاية قسنطينة مطابقة للمواصفات الصحية المطلوبة، وذلك بإجراء نوعين من الاختبارات (فيزيوكيميائية، بكتيرية)، إضافة الكلور على مستوى عدة نقاط من شبكة التوزيع والعزل في حالة عدم مطابقة المواصفات؛

- شهد التزويد بالخدمة على مدار الساعة تطورا ملحوظا،حيث ارتفع إلى أكثر من الضعف في 2014 مقارنة ببداية العقد؛
- نسبة المياه المفوترة إلى المياه الموزعة خلال فترة العقد هي نسب صغيرة لم تتجاوز 39%مما يعني أن كمية كبيرة جدا من المياه هي عبارة عن فواقد إما في شكل تسربات أو أيضا لا تغير قانونية أو حتى نتيجة لعدم صحة العدادات والتقدير الجزافي؛
- شهد رقم الأعمال ارتفاعا ملحوظا خلال فترة العقد من1000000 دج بداية العقد الى 2000000دج سنة2014 .

وأفادت كذلك أن شركة المياه والتطهير لقسنطينة قد سجلت منذ مطلع سنة 2019 أكثر من 2000 زبون جديد، مشيرة بخصوص تزويد القطب الحضري ماسينيسا بمياه الشرب، إلى أنه سيتم تحسين تموين قاطنيه بهذه المادية الحيوية بعد استلام مشروع بناء خزان بسعة 1500 متر مكعب حيث تقدمت أشغال إنجازه بـ50.%

وتتوفر شركة المياه والتطهير لقسنطينة حاليا على 24 وكالة تجارية متوفرة عبر 12 بلدية بقسنطينة تسجل ما مجموعه 230 ألف زبون، حسب أفاد به مسؤولوها. (السلام، 2019)

2.4. شراكة شركة المياه والتطهير "سيور "بوهران مع شركة "أغبار " الإسبانية

سيور شركة تابعة لقطاع الموارد المائية في الجزائر، أنشأت في 01 أفريل 2008، دخلت هذه الأخيرة حيز الخدمة بالوسائل البشرية والمادية للمركز الوطني للتصفية والتطهير بوهران والجزائرية للمياه من أجل ضمان السير العمومي لمصلحة المياه حتى تضم شركة سيور فريق عمل من 2400 عامل مقسم على 26 بلدية تابعة لولاية وهران، ولتحسين إدارة هذه المصلحة استعانت الجزائر بخبراء أجانب من الشركة الاسبانية Agbar، (لعبيدي، 2018، صفحة 144) التي تأسست سنة 1867 ،والتي يتواجد مقرها بمدينة برشلونة، ونظرا للخبرة التي تملكها في مجال تسيير المياه، فهي تحتل المرتبة الأولى في السوق الاسبانية، لهذا تقوم بإبرام عقود الشراكة مع العديد من الدول.(لكحل، 2014-2015، صفحة 133)

ونظرا لعجز القطاع العام في تسيير المياه وتوفير الخدمات ذات جودة عالية وجد نفسه في حتمية الشراكة مع القطاع الخاص قصد الاستفادة من خبرات هذا الأخير من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، هدف هذه الشراكة إلى:

- ضمان استمرارية التزويد بالماء الشروب في غضون 24 ساعة مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الكمي والنوعي.
- جمع وتصفية وإعادة استعمال المياه القذرة.
- محاولة بلوغ المستوى العالي لتقديم الخدمات المتعلقة بالمياه والتطهير وتكوين موارد بشرية مؤهلة. (عطار، 2015- 2014،صفحة 149-150)

تندرج الشراكة التي قامت به شركة" سيور "مع الشركة الإسبانية" أغبار "ضمن عقود الإدارة، حيث من حث الحكومة الجزائرية حق المشاركة للشريك الخاص في تحسين إدارة الخدمة العمومية في مجال تسيير المياه والتطهير ومدة هذا العقد 05 سنوات ونصف.

حيث أن عقد الشراكة بين شركة «SEOR» وشركة «AGBAR»يتضمن مرحلتين :

- **المرحلة الأولى مدتها ستة أشهر:** وهي خاصة باكتساب المعارف وتحقيق التعرف على جميع نشاطات الفروع.
- **المرحلة الثانية مدتها خمسة سنوات:** يتم فيها تحقيق خطة العمل التي تموضعها في ستة أشهر.

ومنه فقد كانت أهداف الشركة سيور من خلال التعاقد في الإصدار الأول كالتالي:

1. توفير خدمة الماء الصالح للشرب لمدة 24 سا.
2. تسيير مصلحة التطهير.
3. إدارة العملاء"الزبائن "من اجل رفع المردود التقني والتكنولوجي.
4. تحديث التسيير الاقتصادي والمالي.
5. تحقيق مخططات الأمن والتواصل.
6. تكوين جميع المستخدمين.

وقد وضعت الشركة SEOR خطة متوسطة الأجل تمتد من 2009 إلى 2013، حيث يجب وضعها، حتى يتم عقد الإدارة "SEOR-AGBAR" والتي تتوجه بثلاثة توجهات إستراتيجية رئيسية هي:

1. توفر الماء على مدى 24 سا 24 /سا
2. الصرف الصحي" التطهير
3. التدريب ونقل الخبرات، بالإضافة إلى مخطط 2009 إلى 2013 فانه لابد على الشركة أن توفر هياكل ووسائل من اجل " SEOR" تحقيق الأهداف المسطرة عند إنشائها. (بنعومر، 2014-2013، صفحة 173)

وحققت الشراكة بين شركة سيور وشركة أغبار العديد من النتائج والإنجازات نوجزها فيمايلي: (قنادزة، 2017، صفحة 601-602)

- توسيع نطاق التغطية لتشمل مناطق معزولة متمثلة في حاسي بونيف، سيدي بنيبقى، قديل،كريستل، حيث ساهم مشروع MAO ومحطة تحلية مياه البحر بين يفي الرفع من حجم المياه الكلي المخصص للولاية ب 300000م / 3 يوم،ويتمثل مشروع MAOفي خط لتحويل المياه من سد كرادة (واد شلف)مرورا بولاية مستغانم فمدينة أرزيو وصولا إلى وهران حيث ساهم هذا المشروع في زيادة حجم المياه بالولاية مما سيرفع الضغط عن الآبار التي عرف مستواها تراجعا كبيرا نتيجة الاستغلال المكثف؛
- تمكنت شركة سيور خلال الفترة 2012 – 2008 من رفع عدد الزبائن بحوالي 18.75 % وذلك من خلال الإدارة العلمية والحديثة للمتعامل أغبار للمشاريع الكبيرة التي استفاد تمنها الولاية؛
- من خلال الشراكة تم تحسين خدمات المياه من حيث استمرارية الخدمة على مدار 24ساعة على 24 ساعة في وهران فخلال سنة 2014 وصلت وتيرة التوزيع يوميا إلى 99.7 %ووصل عدد السكان إلى 1214955 ؛

- ضمان احترام معايير المياه الصالحة للشرب التي تراعي شرط السلامة العامة من خلال تحليل المياه للكشف عن أي عامل قد يؤثر سلبا على نوعية المياه من مواد ملوثة وبكتيريا وحتى الأمراض المتنقلة بالمياه، والقيام باختبارات دورية خاصة تلك المتعلقة بالرائحة، الطعم ولون المياه، ولهذا الغرض تم إنجاز مخابر لتحليل مياه الشرب تغطي كامل تراب الولاية (وهران مدينة جديدة، ايسطو، مرسى الحجاج، بوتليليس)، تقدم تقارير عن نوعية المياه، وعليه يقام على مستوى مخابر شركة سيور ما يقارب 4000 تحليل للمياه الموجهة للاستهلاك و 73000 تحليل آخر يقام داخل المنشآت وشبكات التوزيع؛
- تحسين وتحديث خدمة الزبائن، بانتهاج سياسة اتصال فعالة مع الزبائن وذلك من خلال توفير وسائل الراحة وتوفير خلايا للاستماع وقنوات جديدة لنقل انشغالات واستفسارات المواطنين على مستوى 17 وكالة تابعة للشركة على مستوى كامل تراب ولاية وهران.
- تم الحد من التسرب وإعادة تأهيل شبكة التوزيع، فلهذا الصدد تم انتقاء 5 مواقع في المقام الأول لاستبدال الأنابيب وعدادات المياه التالفة، بالاستعانة بتقنيات وتكنولوجيات حديثة لاكتشاف أماكن التسرب وتصليحها، وبالفعل قامت شركة سيور بتجديد وصيانة 756 كمن شبكة التوزيع(41%من الشبكة)، بحيث تمت معالجة 66987 تسرب للمياه منذ انطلاق العملية، حيث تقوم سيور بمعدل 46 تدخل يوميا، ويتم اكتشاف ما يقارب 2000 تسرب كل شهر، هذا ما ساهم في زيادة حجم المياه المفوترة ب 33%.
- فيما يخص تطهير مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار قامت سيور بضمان ذلك بعد المعالجة في محطات التصفية STEP ورمي المخلفات غير القابلة للتدوير، حيث أن هذه الأخيرة تجميعها وتصريفها نحو خارج المدينة بفضل شبكة من أنابيب المجاري، بدل إلقائها مباشرة في مياه البحر وما ينتج عنها من أضرار؛
- يتم توزيع مياه الشرب على مستوى ولاية وهران بالاعتماد على نظام التحكم عن بعد وهو تقنية حديثة لتسيير خدمات المياه من خلال ضبط ومراقبة عملية التوزيع، فنظام التحكم عن بعد يربط أكثر من 155 محطة هيدروليكية (أحواض، محطات تحلية ومعالجة، آبار، ينابيع)...ب 200 نقطة مراقبة(نقاط قياس الضغط ومستوى التدفق على مستوى كامل تراب الولاية)الذي يسمح بمراقبة شبكات التوزيع والتدخل السريع في حالة وجود خلل ما.

3.4. تجربة سيالSEAAL "

بتاريخ 28 نوفمبر 2005 تم توقيع اتفاقية (عقد إدارة) لمدة خمسة سنوات بين الحكومة الجزائرية والشركة الفرنسية سويز(Suez) قيمته 120 (مليون أورو)، وينص العقد على أن تتكفل شركة سويز (Suez) بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة من أجل توفير الماء الشرب لسكان المدينة 24 ساعة على 24 ساعة والقضاء

النهائي على التسربات،كما ينص العقد على تكوين الإطارات الجزائرية لتسيير عملية توزيع المياه بعد انتهاء عقد الشركة الفرنسية. (فراح، 2010، صفحة 306)

تسير شركة سيال الجزائر ، على حدود كل من ولايتي الجزائر العاصمة وتيبازة أكثر من 4500 كم من شبكة الصرف الصحي التي تسمح بنقل المياه إلى 7 محطات معالجة لمياه الصرف الصحي، و 52 مركز للرفع في الجزائر العاصمة و 8مراكز في تيبازة (مع 15 مركز رفع إضافي في طور الربط بتيبازة)، التي يتمثل دورها الرئيسي في ضخ المياه تدريجيا وفق التنوع الطوبوغرافي للمسطحات إلى نقاط المعالجة للاستغلال 24 ساعة على 24 ساعة. وتمر مياه المجاري عبر عدة محطات رفع متتالية قبل انضمامها إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي. وقد تم تجهيز الشبكة في نقاط معينة مع منافذ تسمى منافذ الكوارث لتأمين الشبكة ضد الحمل الزائد، وخاصة في الأمطار الغزيرة. (لعبيدي، 2018، صفحة 142)

وتتمثل أهداف عقد الشراكة بين سيال وسويز فيمايلي:(قنادزة م.، 2017، صفحة 597)

- القضاء النهائي على المشاكل التي تعاني منها خدمات المياه والصرف الصحي وذلك بوضع نظام نوعي في العاصمة يسمح بتوزيع مياه الشرب 24 ساعة 24 / ساعة؛
- الاستثمار بفعالية وبشكل مستديم والتقليل من الحاجة إلى إعانات الاستغلال؛
- جعل الخدمة العامة للجزائر العاصمة تستفيد من خبرة وأداء الشريك الخاص؛
- الاستفادة من تجربة شراكة قابلة للتطبيق في ولايات أخرى.

5. الخلاصة

تبين لنا من خلال هذا البحث أن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دورا مهما في إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير خدمات البنية التحتية ومناصب الشغل وتعمل على تحويل التكنولوجيا والدخول في المنافسة الدولية.

ولاشك أن من أسباب لجوء الجزائر إلى الشراكة مع مؤسسات أجنبية في مجال تسيير الخدمة العامة للمياه وخاصة على مستوى تسيير توزيع المياه بالمدن الكبرى الجزائرية هوا لنقص الذي تعرفه الجزائر في إطارات تسيير المياه والحاجة إلى رفع الكفاءة الإدارية لقطاع المياه.

ولقد هدفت الجزائر من خلال الشراكة التي قامت بها مع القطاع الخاص في مجال إدارة المياه إلى زيادة وتعبئة الموارد المائية وذلك لضمان تغطية الاحتياجات من الموارد المائية، إلا أن النتائج التي حققتها تبقى متفاوتة بين النجاح والفشل خاصة في ظل عملية تقييم الأداء لعدة اعتبارات أهمها خصوصية الأداء في قطاع المياه الذي يتميز بالتداخل في أبعاده

التوصيات:

- منح امتيازات وحوافز من شأنها أن تعزز من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- وضع إطار قانوني واحد ينظم الشراكة بين القطاع العام والخاص ويحدد دور كل قطاع ويضمن حماية كل طرف.

- يلعب الاستقرار السياسي والأمني دورا هاما في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص، لأن القطاع الخاص خاصة الأجنبي لن يخاطر بنقل خبرته ورأسماله لدولة تتسم بعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية.فكلما كانت الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة كلما ارتفعت نسبة الشراكة.
- التشاور بين القطاع العام والخاص :حيث يقوم القطاع العام بعرض مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية والتشريعات والأحكام القانونية التي يقوم به القطاع الخاص من أجل معرفة وجهة نظره، فهذا التشاور من شأنه الوصول لبناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة تنعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص.
- تأهيل الكوادر البشرية في مجال الصرف الصحي بإخضاعهم للتدريب والتكوين في هذا المجال.

6. قائمة المراجع

Lindsay, C. (2000). EmploymentThroughPartnerships: The Case of the New Deal for young peole. *The 6th International Conference Of Public and Private Sector Partneships: Tha Enabling Mix*, (pp. 375-365).

Nation, U. (1998). Public-PrivatePartnership: A new Concept for Infrastructure Development. *Econimic Commission for Europe.New York* , 3.

OCDE. (out 2015). Les partenariats public-privé en Tunisie. *volume I – introductif* , 12.

أخرون، أكتوبي. (2007). الاستثمارالعام والشراكة بين القطاعين العام والخاص. *صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، 40* ، 2-28.

الأمين لكحل. (2014-2015). الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر- دراسة حالة شركة المياه والتطهيرSEOR . *رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان* ، 133.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (2014). شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي. *سلسلة دورية تعن بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد117* ، 08.

أمال مرزوق خولة مناصرية. (2018). دور عقود البناء التشغيل والتحويل - bot في تمويل مشاريع البنية التحتية مع الإشارة التجار ببعض الدول. *الملتقى الدولي الثاني حول "البدائل التمويلية للنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي* (الصفحات 7-6). الجزائر: جامعة قالمة.

بلغنو سمية. (2018). دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد04، العدد 02* ، 50.

دراجي السعيد. (2014). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 41* ، 322-309.

رزق عادل. (2009). إستراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص أسلوب من أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 17، العدد 2* ، 55-62.

رشيد فراح. (2010). سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية. *أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3* ، 306.

سنوسي بنعومر. (2014-2013). فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- تقييم تجربة الشراكة- قطاع عام- خاص. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةتلمسان* ، 173.

سهام عليوط وخالد بوجعدار. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه-دراسة تقييمية لتجربة ولاية -قسنطينة. *مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1،العدد 4*، 38-34.

شيخي بلال، زواتنية عبد القادر، (05 و06 نوفمبر 2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجارب الناجحة لكل من كندا وفرنسا. *الملتقى الدولي الثاني عشرحول استيراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة* (صفحة 6). الجزائر: جامعة شلف.

صلاح محمد،عبدالكريم البشير. (2015). أسلوب البوت كآلية لتشيد مشروعات البنية التحتية- تجارب دولية وعربية مختارة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. 17* ، 202-174.

عبد الرحمن تومي. (2011). *الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

عبد القادر ورسمة غالب. (2008). *عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

لشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب ا لدولية (2013). مصر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية

ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي. (2012). *الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص- لإطار النظري والتطبيق العملي*. الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.

محمد متولي، دكروري محمد. (ب.س). *دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية*. مصر: وزارةالمالية، مكتب الوزير الادارة المالية للبحوث المالية ادارة بحوث التمويل.

محمد مصطفى محمد الخياط وماجد كرم الدين محمود. (اكتوبر 2008). *سياسات الطاقة المتجدد ة اقليميا وعالميا*.

محمد يعقوب وجميلة قنادزة. (2017). تقييم الشراكة طاععام خاص في الجزائر دراسة حالة قطاع المياه. *المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 09، الجزء 2* ، 602-601.

محمد يعقوب، جميلة قنادزة. (2017). تقييم الشراكة مطاعم خاص في الجزائر دراسة حالة قطاع المياه. *المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 9 ،الجزء2* ، 597.

محمدصلاح. (2015). دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل -الملكية حالة بعض اقتصاديات الدول العربية.*اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف* ، 50.

مراد لعبيدي. (2018). دور القطاع الخاص في دعم الخدمة العمومية للصرف الصحي والتطهير- دراسة حالة الجزائر. *مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص* ، 144.

مراد لعبيدي. (2018). دورالقطاع الخاص في دعم الخدمات العمومية للصرف الصحي والتطهير دراسة حالة الجزائر. *مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص* ، 142.

موقع جريدة السلام. (2019). http://essalamonline.com.

نادية عطار. (2015-2014). التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام-التجربة الجازئرية في مجال تفويض تسيير المياه. *رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان*، 150-149.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير خدمات البني التحتية

The role of SMEs in the provision of infrastructure services

سي جيلالي هاشمي1 Sidjilali Hachemi

جامعة ابن خلدون-تيارت، الجزائر sidjillalihachemi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/08/25 **تاريخ القبول:** 13 /11 /2023 **تاريخ النشر:** 2024/01/01

ملخص: تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية خدمات البنية التحتية، ويعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نوقش على نطاق واسع باعتباره محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في العالم، ومع ذلك فإن معنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظل مختلفا في مختلف البلدان ولقطاعات مختلفة في نفس البلد، وتسعى هذه الورقة إلى استكشاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تستكشف دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، كما تقدم المقالة مناقشة عن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم مشاريع البني التحتية.

الكلمات المفتاحية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البني التحتية، خلق الثروة ، مشاريع البني التحتية.

Abstract: *This paper focuses on the role of small and medium enterprise (SME) in meeting infrastructure services and prepares the small and medium enterprise sector which had been widely discussed as an essential engine of economic growth and poverty eradication in the world, yet the meaning of small and medium-sized enterprises remained different in different countries and different sectors in the same country, the paper seeks to explore the definition of small and medium enterprise and explores the role of (SME) in economic development and employment creation, the article also discusses the role that these institutions play in supporting Infrastructure projects.*

Keywords: *Role of SME, Infrastructure, Wealth Creation, Infrastructure Projects.*

* **المؤلف المرسل: سي جيلالي هاشمي**

1. مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية الوطنية والإقليمية في العديد من البلدان، كما هناك الكثير من الأبحاث حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد البلاد. ويقوم العديد من البلدان بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف البرامج والسياسات. وفي هذا السياق، أدخلت تغييرات على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي. وقد نفذ العديد من البرامج لتحسين الابتكار وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إن أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعترف بها على نطاق العالم في جميع أنحاء العالم نظرا لمساهمته الكبيرة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مختلفة، مثل زيادة نمو العمالة، والإنتاج، والترويج والصادرات، وتعزيز روح المبادرة، وتظهر الدراسات التجريبية الأخيرة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تسهم في أكثر من 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 65٪ من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير الرسمية، تمثل أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70٪ من إجمالي العمالة في البلدان المنخفضة الدخل، في حين أنها تساهم أكثر من 95٪ من إجمالي العمالة وحوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل، ففي بلدان الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يوجد نحو 25 مليون مؤسسة تجارية صغيرة، تشكل 99 في المائة من جميع الأعمال التجارية؛ توظف ما يقرب من 95 مليون شخص، وتوفر 55٪ من إجمالي الوظائف في القطاع الخاص. وهناك مساهمة هامة أيضا في الصادرات و نمو الإنتاجية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2004). (KESKİN, 2010, p183)

ويكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخلق فرص عمل جديدة، والحد من الفقر على الصعيد العالمي .(Karadag، 2016)

غير أن الأهمية الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد برزت لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق الثروة وتمويل المشاريع وتقديم خدمات في البني التحتية وعلى ضوء هذا تتمحور إشكالية المداخلة في: **"كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في دعم مشاريع البني التحتية؟"**

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مختلف من قبل الأفراد والمنظمات المختلفة، حيث ينظر إلى المؤسسة التي تعتبر صغيرة ومتوسطة بشكل مختلف من بلد لآخر، وحتى داخل البلد، يتغير التعريف بمرور الوقت. وتشمل بعض المؤشرات الشائعة المستخدمة في مختلف التعاريف والمتمثلة في مجموع الأصول، وحجم القوى العاملة المستخدمة، والمردود السنوي ورأس المال المستثمر.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المسؤولين في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف لأن كل منهم يفكر في سياق التعريف الرسمي لمؤسسته ، كما هو مبين في الجدول رقم (01-01):(Bouazza, 2015,p03)

Table (01-01): SME Definitions Used by Multilateral Institutions

Institution (region or country)	Max of employee	Max revenue or turnover	Max assets
EU	10 - 250	40 million Euros	-
WB	300	15,000,000$	15,000,000$
IMF-IADB	100	3,000,000$	-
African Development Bank	50	-	-
Asian Development Bank	No official definition. Uses only definitions of various national governments.		
UNDP	200	-	-
OECD	20 - 500	-	-
Algeria	10 - 250	>20 million Euros	-
China	> 2000 employee	300 million Yuan	400 million Yuan

Source : Bouazza, A. B. (2015). P3

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية في اقتصاد أي دولة سواء المتطورة منها أو المتخلفة، وذلك لما تكتسبه من خصائص جعلتها تحتل المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:

- **سهولة تكوين هذه المؤسسات:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات ، كم ا تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل؛

- **توفير الوظائف الجديدة:** هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغير ة. ففي الفترة ما بين 1988 و 1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة؛

- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** التجربة العملية في بعض البلدان، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة

كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من 95 % من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي؛ (بوقفة، 2013)

- **توفير احتياجات المؤسسات الكبرى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقييم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى ، سواء المحلية أو الخارجية. فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملا ء. وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة؛

- **تقديم السلع والخدمات الخاصة:** إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات؛

- **الفعالية في التسيير:** تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة، كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصوله والفعالية في استخدامه، كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول، وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل" و" الصغير فعال؛

- **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تسند إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مالكي المشروع لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها؛

- **غلبة الطابع المحلي:** تلبي هذه المنشآت حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي:

  - تواجه هذه المنشآت في الغالب سوقا صغيرة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛
  - تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال، وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين. (بوقفة، 2013، صفحة 4-5)

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

وقد أنشئ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسهم في التنمية الاقتصادية لبلد ما في المجالات التالية:

- **بناء القدرات:** وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم منبرا لتدريب منظمي المشاريع من السكان الأصليين، الأمر الذي يحفز عملية خلق الثروة على جميع المستويات، وقد ثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي حضانة ريادة الأعمال من حيث الإبداع الفردي والابتكار والقوة الدافعة، ولذلك قد تكون بمثابة الجامعة التي تتلقى الغالبية العظمى من رجل الأعمال التدريب؛

- **توليد فرص العمل:** تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على توليد فرص العمل حيث أن طريقة عملها أكثر كثافة في اليد العاملة. وطبيعة عملهم المكثفة أعلى بكثير من الشركات الكبيرة، ولوحظ أيضا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم تخلق المزيد من فرص العمل لكل وحدة من رأس المال الاستثماري والطاقة المستهلكة من المؤسسات الكبيرة، لذلك فقد ساعدت في حل مشكلة البطالة في العديد من البلدان؛

- **تعزيز النمو:** بطريقة مماثلة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحكم طبيعتها تشارك في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد المحلية. وبذلك فإنها تحقق عمليات ذات قيمة مضافة عالية، وهي دور أساسي في نمو أي اقتصاد وتطويره؛

- **التشتت الصناعي:** ويمكن وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية بسهولة لأنها تستطيع الحفاظ على البني التحتية الصناعية البدائية وبالتالي فهي تعمل كمسهل رئيسي للتشتت الصناعي والتنمية الريفية، وبالتالي لديها القدرة على وقف الاستقطاب الريفي الحضري؛

- **الروابط الخلفية والأمامية:** وتعمل معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إنتاج السلع الوسيطة أو الشبه المصنعة من الشركات الكبيرة، و خلال ذلك، فإنها تولد روابط صناعية متبادلة بين المنتجين المحليين للمواد الخام والشواغل الصناعية الكبيرة ؛ (Oduntan, 2014, p75)

- **التكنولوجيا / التنمية الصناعية:** وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فترة حمل قصيرة الأجل وإمكانات عالية لتحقيق عائد سريع على الاستثمار. وهي توفر بدائل واعدة للبلدان التي ترغب في خيار سريع للتنمية الصناعية، وهذا ممكن في معظم الحالات لأن التكنولوجيا المستخدمة هي أقل تعقيدا ويمكن التعامل معها والتلاعب بها من قبل رجال الأعمال؛

- **اكتساب التكنولوجيا:** وتوفر الصناعات الصغيرة فرصا لتنمية المهارات المحلية واكتساب التكنولوجيا من خلال التكيف وهو مظهر واضح لاكتساب التكنولوجيا مما يعطي دفعة للتنمية السريعة في الاقتصاد؛

- **التخفيف من حدة الفقر:** وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا حيويا في الحد من الفقر وعدم المساواة بين المواطنين. ولا يرتبط ذلك بمتطلبات رأس المال المتدنية التكلفة

والمنخفضة نسبيا لإنشائها، كما أنها تشرك القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة على حد سواء مما يخلق سبلا لكسب الرزق، ولهذا دور هام في أي عملية للتنمية الاقتصادية. (Oduntan, 2014, p75)

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري لكثير من الاقتصاديات وتساهم مساهمة كبيرة في ثروة البلد،(Asikhia, 2015, p02) وبهذا تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا تمكنها من تقديم خدمات وتوفير الدعم اللازم لمشاريع البني التحتية، ويشير Schumacher (1973) على تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها هيكل تنافسي؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة؛
- مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمطالب الحديثة وسهولة التعامل مع التكنولوجيا الجديدة؛
- أساليب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست رتيبة أو مملة؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر تحملا للأزمة الاقتصادية؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أكثر نجاحا في زيادة العمالة وترتيب الدخل. (KESKİN, 2010, p185)

5. مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد :

ومن المسلم به على نطاق واسع أن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على جميع مستويات التنمية، أن تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية بوجه خاص. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري للقطاع الخاص، وتشكل أكثر من 90 في المائة من المشاريع في العالم وتمثل 50 إلى 60 في المائة من العمالة. وتمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصنيع ما يتراوح بين 40 و 80 في المائة من العمالة الصناعية. وفي البلدان الأقل نموا، والدور الأكثر أهمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالبا ما توفر الآفاق الواقعية الوحيدة لزيادة العمالة والقيمة المضافة، وينطبق ذلك أيضا على البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، حيث تفسح المؤسسات الكبيرة غير الحكومية المملوكة للدولة المجال أمام كيانات خاصة أصغر حجما وأكثر كفاءة وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مساهمة حيوية في عملية التنمية للأسباب التالية:

فالشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر كثافة في اليد العاملة وتميل إلى أن تؤدي إلى توزيع دخل أكثر إنصافا من الشركات الكبيرة. وهي تؤدي دورا هاما في توليد فرص العمل وبالتالي التخفيف من وطأة الفقر، وكثيرا ما توفر فرص عمل بأسعار معقولة من الأجور للعمال من الأسر المعيشية الفقيرة والفئة اللاتي لا تتوفر لديها سوى مصادر قليلة للدخل.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تخصيص موارد أكثر كفاءة في البلدان النامية، وهي تميل إلى اعتماد أساليب إنتاج كثيفة العمل، وبالتالي تعكس بدقة أكبر الموارد في البلدان النامية حيث العمالة وفيرة ورأس المال شحيحة، وبقدر ما تعمل هذه المؤسسات في أسواق "غير رسمية"، فإن أسعار العوامل والمنتجات التي تواجهها توفر أيضا انعكاسا أفضل

لتكاليف الفرص الاجتماعية مقارنة بالأسعار التي تواجهها المؤسسات الكبيرة وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بناء القدرات الإنتاجية النظامية. وهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على جميع مستويات الاقتصاد وتسهم في إقامة نظم اقتصادية ديناميكية ومرنة تترابط فيها المؤسسات الصغيرة والكبيرة. كما أنها تميل إلى أن تكون أكثر انتشارا جغرافيا من الشركات الكبرى ودعم تطوير ونشر روح المبادرة والمهارات، وتساعد على الحد من الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. (Hobohm, 2001, p3-4)

6. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لمشاريع البني التحتية:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية أو غير المسجلة (الاقتصاد الموازي) مصدرا هاما لتوفير فرص العمل وخلق القيمة المضافة. (Caner., 2013,p02) ومورد هام لخلق الثروة وتمويل المشاريع الأساسية في البلد ومما لا شك فيه أن الحصول على التمويل له أهمية حاسمة للنمو المستمر والمستدام وأن ربحية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تسهيل إنشاء أعمال جديدة ورعاية عملية الابتكار وكذلك تعزيز النمو وتطوير الأعمال التجارية القائمة (Abdulsaleh, 2013, p36) من شأنه أن يخلق البيئة المواتية للاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي وفي ضوء هذا يمكننا أن نسلط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في توفير خدمات البنى التحتية على النحو التالي. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأوسع من مساحة منشآت النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المنشآت أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو المقاولات والتي تشكل القاعدة الأساسية لأي بلد ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- **المشروعات الصناعية:** تقوم هذه المشروعات بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تغليفها؛

- **نشاط التعدين:** ويعتمد على العمالة والمجهود البشري وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف، مالية سريعة وبالتالي تحقق عوائد مالية في أقرب وقت

  - غالبا ما تكون هذه المنشأة حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز؛
  - المناجم المتوسطة: تتواجد في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة. (بوقفة،2013، صفحة 5)

ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

- **مشروعات التنمية الزراعية:** مشروعات إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.
  - مشروعات تربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها؛
  - الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.
- **مشروعات التنمية الصحية:** إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات أو المصحات؛
- **مشروعات الخدمات**: الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أ و المطاعم المتميزة، كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.
- شبكات المياه والمجاري.
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.
- **النشاط التجاري:** يعتبر من أهم أنشطة منشآت الأعمال الصغيرة، أهمها مجال التجزئة.
  - متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم؛
  - متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع؛
  - المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة؛
  - متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية؛
  - متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل. (بوقفة،2013، صفحة 6)

7. خاتمة

خلصت هذه الورقة البحثية إلى أنه لا يوجد مفهوم موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك للتباين في اقتصاديات الدول والمنظمات، ومع ذلك يوجد بعض المؤشرات الشائعة الاستخدام في مختلف التعاريف والمتمثلة في: عدد العمال ، رقم الأعمال ورأس المال المستثمر

كما تبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها والمتمثلة في: سهولة تكوين هذا النوع من المؤسسات وتوفير وظائف جديدة وتقديم خدمات ذات جودة، بالإضافة إلى تلبية متطلبات المؤسسات الكبرى.

واستنادا إلى المسح النظري الذي قدمناه حول الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستخلص أن لها أهمية بالغة في بناء القدرات وتوليد فرص العمل، واكتساب التكنولوجيا و التخفيف من حدة الفقر.

أما فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشاريع البنية التحتية، خلصت الورقة البحثية أن لهذا النوع من المؤسسات دور بارز في تمويل مشروعات البني التحتية للبلد، وذلك لكونها مصدرا هاما في خلق القيمة المضافة ومورد هام في خلق الثروة، الأمر الذي من شأنه أن يوفر مختلف الخدمات والمجالات الحيوية والهياكل الأساسية والمتمثلة أساسا في: النقل والمواصلات والاتصالات والطاقة، وخدمات التعليم والرعاية الصحية.

8. قائمة المراجع

Abdulsaleh, A. M. (2013). Small and medium-sized enterprises financing: A review of literature. *International Journal of Business and Management. 8(14)* , 36.

Asikhia, O. U. (2015). *SMEs wealth creation model: a conceptual framework.*

Bouazza, A. B. (2015). Small and medium enterprises as an effective sector for economic development and employment creation in Algeria. *International Journal of Economics, Commerce and Management, 3(2)* , 03.

Caner. (2013). The Role of Small and Medium Size Enterprises in Economic Development. *Higher School of Ecomonics Conference*, (p. 02). Moscow.

H. Karadag .(2016) .The Role of SMEs and Entrepreneurship on Economic Growth in Emerging Economies within the Post-Crisis Era: an Analysis from Turkey .*Journal of Small Business and Entrepreneurship Development. vol4.n1,*.23.

Hobohm, S. (2001). Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience. *Journal of Economic Cooperation, 22(1)* , 3-4.

KESKİN, H. Ş. (2010). *The importance of SMEs in developing economies* .

Oduntan, K. O. (2014). The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development: The Nigerian Experience. *In International Conference on Arts, Economics and Management (ICAEM'14)*, (p. 75).

بغداد بنين، عبد الحق بوقفة. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل. *الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*.

مسعى التمويل بالاعتماد الايجاري في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية

Rental financing endeavours to improve the level of economic development

بطاهر بختة bakhta bettahar 1
جامعة ابن خلدون-تيارت ، الجزائر، bakhta_48@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2023/05/16 **تاريخ القبول:** 2023/ 12/23 **تاريخ النشر:** 2024/01/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على مسعى التمويل بالاعتماد الايجاري في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية. فالتمويل بالاعتماد الايجاري يعتبر لتقنية لتمويل للاستثمارات حديثة نسبيا ولكنها مستوحاة بدرجة كبيرة من تقنيات قديمة، كما تتميز هذه التقنية بخصائص كثيرة تميزها عن باقي أنواع التمويل، إضافة إلى تنوعها وانقسامها إلى أنواع عديدة. فهذا نوع من التمويل له أهمية كبيرة في نهوض بمستوى التنمية ككل خاصة الاقتصادية التي باتت تشكل جزء هام من تقدم وتطور البلدان. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها أن تمويل بالاعتماد الايجاري هو وسيلة فعالة تلقى رواجا في فترة الأخيرة نظرا لانجازات المحققة بفضل هذا نوع من التمويل، والذي لا ننسى انه له أيضا فائدة على تحسن مستوى التنمية الاقتصادية في عدة بلدان.

الكلمات المفتاحية: التمويل؛ الاعتماد الايجاري؛ التنمية الاقتصادية.

Abstract: *This study aims to focus on rent-based financing's endeavour to improve the level of economic development. Rent-based financing is a relatively modern but highly inspired investment financing technique, with many characteristics that distinguish it from other types of financing, as well as its diversity and division into many types. This type of financing is of great importance for the advancement of development as a whole, especially economic development, which has become an important part of countries' progress and development. This study has yielded several conclusions, including that rental credit financing is an effective and recently sought-after means because of the achievements of this type of financing, which we do not forget also has the benefit of improving the level of economic development in several countries.*

Keywords: *funding; Rental accreditation; Economic development.*

* المؤلف المرسل: بطاهر بختة

1. مقدمة

يقوم النشاط الاقتصادي على أساس استخدام وتدوير الأموال سواء على مستوى إنشاء المشاريع أو تجميع وتوسيع المشاريع الموجودة أصلا، وبالتالي السماح بالتنمية الاقتصادية. وتهدف كل المؤسسات الاقتصادية إلى التأقلم مع ظروف السوق والمنافسة، ولتحقيق ذلك فإن تلك المؤسسات مجبرة على الاستثمار لتنمية نشاطاتها أو تجديد وسائلها الإنتاجية، سواء بسبب تقادم تلك الوسائل او لسبب أخر. وعليه فإنه، من الناحية الاقتصادية يقال أن تلك المؤسسات بحاجة إلى تمويل كالتمويل الايجاري.

فالتأجير التمويلي يساهم في ترشيد قرارات التمويل في المؤسسة ويشجع المؤسسات على شراء الأصول وتحديثها حتى تواكب التطورات التكنولوجية، مما يخفض من تكلفة إنتاجها ويحسن من نوعية المنتجات، ويمكن المؤسسات من المنافسة، وهذا يؤدي إلى تزايد الصادرات مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني ومع ازدياد أهمية التأجير التمويلي وانتشاره، كما إن اتخاذ المؤسسات قرار التأجير التمويلي كبديل للاقتراض كونه يحقق بعض الخصائص التي تميزه عن غيره من مصادر التمويل الأخرى ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل للتمويل بالاعتماد الايجاري مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

الأسئلة الفرعية

- ما ماهية التمويل؟
- ماهي متطلبات التنمية الاقتصادية؟
- ماهي مرتكزات التمويل باعتماد الايجاري؟

الفرضيات

- الاعتماد الايجاري يعتبر تقنية تمويل حديثة وصعبة تطبيق؛
- التمويل الايجاري ليس له فائدة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج المستخدم

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإنه اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بغرض وصف تقنية التمويل بالاعتماد الايجاري وتحليل خصائصها للوقوف على المميزات التي تجعل منها بديلا تمويليا مناسبا لطبيعة حاجيات المؤسسات التي تساهم بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هيكل الدراسة

قسم هذا البحث إلى ثلاث محاور، حيث ركز في المحور الأول على ماهية التمويل، المحور الثاني ركز فيه على مرتكزات التنمية الاقتصادية، أما المحور الثالث كان حول مرتكزات التمويل باعتماد الايجاري.

2. ماهية التمويل

1.2. أهمية التمويل

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال، أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار، وتكمن أهمية التمويل لهاتين الدورتين كما يلي: (زواوي، 2008-2009، الصفحات 31-32)

1.1.2. الحاجة إلى التمويل قصير الأجل

تلجا عادة المؤسسات إلى التمويل قصير الأجل لتمويل العجز في رأس المال العامل الناتج على نمو النشاط الداخلي للمؤسسة، فأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها، ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل.

وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا هاما في استمرارية النشاط وتوسيعه، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة.

ولهذا فان هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تتجنب عددا من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة إلى أنه رغم هذه الحقيقة ، فان المؤسسات تلجا إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:

- ضعف نسبة المخاطرة، وهو أمر يهم الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية؛
- قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل اقل تكلفة من الحصول على التمويل متوسط أو طويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة؛
- الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجا هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآني في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية؛
- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد، أي لا تتحمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بمدة معينة فان لم يتم التسديد بالمدة المتفق عليها، فان ذلك يعني عدم تحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.

2.1.2. الحاجة إلى التمويل طويل الأجل

تلجا المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية، ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق مايلي:

- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل؛

- تمويل الجزء الدائم من رأس مال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الأخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل؛
- تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة.

وحتى تحقق المؤسسة الاقتصادية الفعالية في اختيار واستخدام هذه الأموال في تغطية احتياجاتها، لابد من وجود دراسة مسبقة لمختلف مصادر التمويل ومختلف العوامل المؤثرة فيها لاختيار التوليفة المثلى.

2.2. طرق التمويل

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها:

1.2.2. أشكال التمويل من حيث المصدر الحصول عليه

وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

- تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى؛
- تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

ويمكن هنا التمييز بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لأخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

2.2.2. أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله

ينتج عن هذا التصنيف مايلي:

- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من اجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.
- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب عنها خلق إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء

الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع. (عمر، 2013، الصفحات 18-19)

3.2. عيوب التمويل

إن للتمويل التقليدي بمختلف أنواعه عيوب كثيرة نذكر منها: (هربان، 2014-2015، الصفحات 38-39)

1.3.2. عيوب التمويل الداخلي

رغم المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من التمويل من استقلالية وحرية يتمتع بها المسير في اتخاذ قراراته إلا أنه يحتوي على العديد من المساوئ والعيوب يمكن عرضها كمايلي:

- يكون التمويل الذاتي عائقا لتطور المؤسسة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة، لأنه عادة لا يكفي لتغطية كل الاحتياجات المالية، ويتوجب عليها إما اللجوء إلى القروض الخارجية وإما الاستثمار بقدر الأموال المتاحة لها وبالتالي تضيع منها الفرصة؛

- لا يعتبر التمويل الذاتي حافزا للعمال لزيادة إنتاجيتهم، إذ أن دمج أرباح المؤسسة في رأس مالها قد يحرم هؤلاء العمال من الحصول على منح وامتيازات مالية كانت قد توجه للتوزيع عليهم نظير ما بذلوه من جهد، وهذا ما ينعكس سلبيا على أدائهم في المستقبل، وبالتالي تقل أرباح هذه المؤسسة، بسبب انخفاض إنتاجية العمال؛

- الاعتماد المفرط على هذا النوع من التمويل يؤدي إلى النمو البطيء وحرمان المؤسسة من الاستفادة من الفرد الاستثمارية المربحة، ذلك لأن الأموال المتاحة تكون محدودة، وفي حالة ما إذا كانت هناك فرص استثمارية تتطلب أموال ضخمة والمؤسسة لا تستطيع الدخول في هذا الاستثمار المربح، وبالتالي تفوت الفرصة على نفسها؛

- يتميز التمويل الذاتي باعتماده على مدخرات صغيرة جدا غالبا لا تكفي لمواجهة احتياجات المؤسسة من أجل تغطية نفقاتها المختلفة، وتتجلى المشكلة التمويلية خاصة لهذه المؤسسات إذا تعرضت إلى مشاكل سيولة نتيجة عدم قدرتها على بيع منتجاتها في فترة مناسبة أو إذا فوجئت بارتفاع شديد في أسعار المواد الأولية التي تحتاجها.

2.3.2. عيوب التمويل غير الرسمي

تضطر المؤسسات للجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في ظل عدم قدرتها على الحصول على القروض الخارجية من المؤسسات المالية الرسمية. إلا أن هذا النوع من التمويل له عيوب كثيرة يمكن إجمالها فيمايلي:

- إن حجم القروض التي يمكن تقديمها بواسطة التمويل غير الرسمي صغيرة لا تمكن المؤسسة من الحصول على كامل احتياجاته التمويلية؛

- مدة القرض تكون قصيرة في أغلب الأحيان وبالتالي يعجز عن تغطية التمويل لرأس المال الثابت؛

- العيب الأكبر هو أن سعر الفائدة على القروض في هذا التمويل كبيرة جد، لأن الفائدة في هذا النوع من التمويل تكون في مدة قصير جدا، قد تكون أسبوع، أو شهرا، وبالتالي فإن معدل الفائدة السنوية يكون كبير جدا.

3. متطلبات التنمية الاقتصادية

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم التي احدث عدة تغيرات في وسط الاقتصادي لضمان التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد. من خلال زيادة إشباع حاجاتهم ورغباتهم عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

1.3. عناصر التنمية الاقتصادية

تحتوي على عدد من العناصر أهمها: (حمداني، 2008-2009، صفحة 15)

- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصادٍ وطني متكامِل. وتأكيدا لشمولية التنمية، يذهب شومبيتر إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللاتوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار؛
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة؛
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية. وإذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود؛
- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه؛
- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات؛ الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

2.3. أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية ثلاث أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كمايلي: (معلم، 2016-2017، صفحة 16)

- **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة؛

- **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع؛
- **توفير عنصر الحرية:** ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها؛

ويرتبط تطور أهداف التنمية بتطور مفهوم التنمية لذلك لا بد من إضافة هدف آخر وهو الحفاظ على البيئة، حيث أن تحقيق رفاهية الأجيال الحالية يجب أن لا تكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية لأن في ذلك إجحاف بحقوق الأجيال المستقبلية.

وقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في سنة 2000 على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وتتمثل في ثماني أهداف وهي: (معلم، 2016-2017، صفحة 17)

- القضاء على الفقر المدقع والجوع: ويتضمن تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف وكذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.
وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990 - 2015؛
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: ويتضمن كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء كانوا ذكورا أو إناثا من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تقليل وفيات الأطفال: ويتضمن تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام2015؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: ويشمل إقامة نظام تجاري ومالي يتصف بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ومساعدة الدول الأقل انماءا بإعفاء صادراتها من التعريفات الجمركية ووضع برنامج لتخفيف عبء الديون على تلك الدول وزيادة المساعدة الإنمائية للدول التي أعلنت التزامها للحد من الفقر؛

وكما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 فإن هناك هدفا آخر لا بد من السعي لتحقيقه لأجل ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وهو بناء المناعة ومواجهة المخاطر التي من شأنها تهديد مكاسب التنمية. حيث لابد من اتخاذ الإجراءات الوقائية التي من شأنها حماية الدول من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والسياسية بما يتضمن استمرار رفاهية الشعوب.

3.3. عقبات التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة، وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

1- العقبات الاقتصادية

توجد عقبات اقتصادية عديدة ومتنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية: (جمعون، 2004-2005، الصفحات 35-37)

- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان؛
- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية؛
- وجود الثنائية الاقتصادية (الاقتصاد المزدوج، قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية؛
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية؛
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...)؛
- قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

2- العقبات السياسية والاجتماعية

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

- الانفجار السكاني(الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل؛
- ضعف التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي؛
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية؛
- عدم وجود عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق وتعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم.

وعليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.

4. مرتكزات التمويل بالاعتماد الايجاري

إن تطبيق القرض الايجاري بطبيعته وخصائصه الأصلية، كونه تمويل كامل مع ضمانات وشروط محدودة ومبسطة، والتي تمثل قوة هذا النمط التمويلي، ولكنها برغم ذلك فهي مهملة من طرف البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس القرض الايجاري في عدة بلدان خاصة النامية.

1.4. أهمية ومراحل سير الاعتماد الايجاري

1.1.4. أهمية الاقتصادية للاعتماد الايجاري

من الناحية الاقتصادية يعتبر عقد الاعتماد الايجاري عقدا ماليا، يسمح للأشخاص المستفيدون منه إلى إنشاء مشاريع جديدة، أو تحديث المشاريع القائمة عن طريق تزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة، ومن شأن ذلك أن يسهم في دفع عجلة الاقتصاد، ويظهر ذلك من خلال توجيه الائتمان وتوظيف الادخار لتمويل الاستثمارات الإنتاجية بدلا من تنمية الاستهلاك وتمويله، كما يساهم الاعتماد الايجاري في الحد من أثار التضخم على تكلفة عمليات التوسع الاقتصادي، أو إنشاء مشاريع جديدة، ذلك أن هذا العقد يقلل من فترات الانتظار التي تحتاج إليها المشاريع لتوفير احتياجاتها المالية، سواء بتكوين احتياجات أو طرح أسهم جديدة لزيادة رأس المال. ومن شأن هذا كله تحفيز المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة التي تتحملها الذمة المالية للمشاريع. ويضاف إلى ما سبق التمويل عن طريق الاعتماد الايجاري بانتظام وديمومة مسايرة الأجيال الجديدة للأجهزة والآليات التي يمكن الاستفادة منها في النهوض الاقتصادي خاصة في مجالات الأجهزة السريعة التطور كالأجهزة الطبية وأجهزة الحاسوب وغيرها. (مناصرة، 2016، صفحة 193)

2.1.4. مراحل سير الاعتماد الايجاري

تتم عملية الاعتماد الايجاري عبر ثلاثة مراحل أساسية: (طالب، 2010-2011، صفحة 85)

- شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة: ففي مرحلة أولى تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل المراد تمويله بتقنية القرض الايجاري حيث يبقى اختيار الأصل من اختصاص المستأجر (المستخدم المستقبلي). فالمؤسسة تحدد طبيعة احتياجها وتشرع في عملية البحث والمفاوضات التجارية مع المورد، بحيث تصل في الإطار العام، حتى تحديد سعر اقتناء الأصل ثم بعد ذلك، وبعد إمضاء عقد القرض الايجاري مع المؤسسة المالية المتخصصة، تقوم هذه الأخيرة بشراء الأصل ودفع ثمنه وتصبح بذلك مالكة له؛

- تأجير الأصل للمستخدم: حيث يقوم المؤجر (مالك الأصل) بتأجير الأصل للمستخدم ومنحه حق الاستخدام والانتفاع بالأصل، وعملية الإيجار هنا تختلف عن الإيجار العادي بحيث أن التأجير هو الهدف الأساسي والأصلي لعملية الشراء مع حتمية تضمن عقد التأجير على وعد بمنح الحق في

تملك الأصل في نهاية مدة العقد بما أن هذه المدة تحدد بطريقة حرة بين المؤجر والمستأجر، إلا أنها عادة لا تتعدى مدة اهتلاك الأصل؛

- انتهاء قرض الإيجار (خيار الشراء): عند انتهاء مدة العقد، تجد المؤسسة المستأجرة نفسها أمام ثلاثة اختيارات، وهي:

- ✓ استعمال حق الشراء المنصوص عليه في العقد، وبالتالي تصبح مالكة للأصل؛
- ✓ تجديد العقد مع المؤسسة المالية المؤجرة، وبالتالي التفاوض على مدة عقد جديدة، أقساط إيجارية جديدة وشروط خيار الشراء؛
- ✓ إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ولا شك أن المؤسسة المستأجرة سوف تستخدم الخيار الأنسب لها والذي يتلاءم مع أهدافها كمدى حاجتها الفعلية للأصل أو دخول معدات وأصول جديدة في السوق أكثر تقنية وتطور.

2.4. مزايا وأسباب اللجوء إلى التمويل باعتماد الايجاري

1.2.4. مزايا التمويل باعتماد الايجاري

إن المزايا التي يقدمها الاعتماد الايجاري لمعمول به في الشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري للمنقولات هو انه يعد تمويلا شاملا لا يتطلب إضافة من جانب المستأجر على عكس طرق التمويل الأخرى، كما أنه يقدم المزايا التالية:(بوقلاشي، 2014، صفحة 309)

- يعتبر قسط الإيجار ثابتا بكيفية تسمح باهتلاك قيمة الأصل المؤجر لمدة طويلة كافية مرتبطة بالمدة للاستعمال الاقتصادي للأصل بالمقابل يمكن تطبيق اهتلاك متناقض يطلب من المستأجر؛
- يعرض على المستأجرين طريقة تمويل كاملة ومرنة بتجنب تعبئة أموالهم الخاصة؛
- يسدد الأصل انطلاقا من المردودية المتحصل عليها، كما يمكن أن يمتد تحويل الملكية لصالح المستأجر في أي لحظة بطلب من هذا الأخير؛
- يعتبر قسط الإيجار كتكلفة استغلال منخفضة من وجهة نظر جبائية من الوعاء الضريبي؛
- يستفيد المستأجر من كل ميزة حصل عليها المؤجر كإعانة، التخفيضات من المورد، الميزة الجبائية؛
- تتشكل مجموعة زبائن الشركات للاعتماد الايجاري للمنقولات من الصناديق للعتاد الفلاحي، المقاولين، الأفراد الخواص.

2.2.4. أسباب اللجوء إلى التمويل باعتماد الايجاري

تتمثل هذه الأسباب فيمايلي:(عزة، 2011-2012، الصفحات 99-101)

بالنسبة لمورد الأصل، فإن عملية التمويل بالاستئجار تعد وسيلة لتسويق وتمويل المبيعات، وبذلك فسوف يتميز هذا المورد عن المنافسين بتقديم خدمات ملحقة، وبالتالي جذب اكبر عدد من الزبائن مما يعني تطوير المبيعات، لان اكتساب وفاء الزبائن واستعلام عن انشغالاتهم طول مدة العقد يسمح بتلبية رغباتهم.

أما بالنسبة للمؤجر، فمن بين مبررات لجوئه إلى هذا النوع من العمليات هي المردودية التي يحققها، والتي تكون عادة أكبر من تلك المتعلقة بالقروض البنكية، كما أن المؤجر في هذه الحالة يكون أقل عرضة للخسائر من مالك الأصل في حالة عجز المستأجر عن تسديد أقساط الإيجار. وعليه فالمؤجر في وضعية أمنة لأنه بإمكانه استرداد الأصل إما لإعادة تأجيره لمؤسسات أخرى أو بيعه، هذا علاوة عن الاستفادة من الاهتلاكات الجبائية المرتبطة بالأصل.

كما الاستفادة من الاستئجار للأصل يشبه إلى حد ما الرفع الجبائي، إذا اهلك الأصل الممول من خلال مبالغ الإيجار المسددة، وهذا لان هذه المبالغ تخفض من الوعاء الضريبي؛ إن قرار الاستئجار أو شراء غالبا ما يتم بالنظر إلى الاستئجار كبديل لشراء الأصل عن طريق الاقتراض، وبالتالي تتم المفاضلة بين الاستئجار والاقتراض.

- إن بديل استئجار المعددات والآليات يشابه في الأساس بديل الاقتراض وشراء التجهيزات المطلوبة، لان كلا من بديلي التمويل المذكورين أعلاه، يرتبان على الشركة عمل دفعات تسديد دورية، وتدعي هذه دفعات تسديد القرض في حالة الاقتراض ودفعات الإيجار في حالة الاستئجار.

- امتلاك الآلية وتمويلها بالاقتراض يعطي للشركة بعض ميزات الملكية كالاستفادة من الوفرات الضريبية الناتجة عن الفائدة على القرض، وعن اهتلاك الآلية، وعن صيانة الآلية، وتستفيد الشركة أيضا من القيمة المتبقية (الخردة) للآلية عندما تكون مالكة لها.

- فالاستئجار يعطي للمؤسسة إمكانية الاستفادة من التطور التقني بالاستئجار لفترات قصيرة نسبيا، وإعادة استئجار أحدث التجهيزات والوفر الضريبي الناجم عن أقساط الإيجار.

وتهتم المؤسسة المستأجرة عند المفاضلة بين قرار شراء الأصل أو استئجار بين التدفقات النقدية الخارجة في الحالتين، على اعتبار أن التدفقات الداخلة هي نفسها سواء كان الأصل مؤخرا أو ملكا لها. لذلك تعمد المؤسسة حساب التدفقات النقدية لأقساط الإيجار بعد خصم الوفرات الضريبية من أقساط الإيجار الدورية، ثم تقوم بعد ذلك بخصم هذه التدفقات النقدية بمعدل خصم يتمثل في معدل الفائدة الحقيقي، وبعد حصولها على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة على القرض الذي يتم تحديده باستبعاد الوفرات الضريبية من معدل الفائدة الاسمي، تحصل المؤسسة على القيمة الحالية للأقساط.

3.4. شروط وأنواع التمويل باعتماد الايجاري

1.3.4. شروط التمويل بالاعتماد الايجاري

تتمثل الشروط فيمايلي: (بارود، 2011، الصفحات 27-29)

- إن عقد التأجير ينقل الملكية للمستأجر بنهاية الاستئجار؛
- يعطي للمستأجر حق شراء الأصل نهاية المدة وبأقل من القيمة العادلة المتوقعة حتى يسهل ذلك تنفيذ موضوع الخيار؛
- أن فترة عقد الاستئجار مساوية لنسبة75 % أو أكثر من العمر الافتراضي للأصل المؤجر؛
- أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الاستئجار تزيد بنسبة90 % من القيمة العادلة للأصل عند بدء الاستئجار.

ونظرا لتزايد الاهتمام حول عقود التأجير وإجراءات رسملتها فقد صدرت عدة تفسيرات وتوصيات من مجلس معايير المالية الأمريكية رقم (13) لسنة 1976 وما تبعها من تعديلات وتفسيرات، ويمكن تلخيص البدائل المطروحة للمحاسبة عن عقود الاستئجار للأصول الثابتة كما يلي:

- اعتبار المدفوعات الايجارية مدفوعات تشغيلية تحمل على الفترة المحاسبية التي دفعت خلالها؛
- رسملة عقود الإيجار وما يترتب على هذه الرسملة من أثار؛
- بالنسبة للمجر فإن رسملة عقود الإيجار يترتب عليها إظهار القيمة الحالية لدفعات الإيجار المنتظر تحصيلها في المستقبل ضمن الأصول الموجودة بدلا من الأصل الثابت؛
- إظهار الفوائد المترتبة عن عقد الإيجار في دفاتر المؤجر، وتخصيصها على فترات مختلفة مما يؤدي إلى إيضاح أفضل بالنسبة للأصول والإيرادات ويساعد في تخطيط التدفق النقدي المستقبلي.

2.3.4. أنواع التمويل باعتماد الايجاري

يمكننا تقسيم عملية التمويل بالاستئجار وفقا لمعايير مختلفة كطبيعة الأصل محل الاستئجار أو الخدمات الملحقة بهذا النوع من العقود والشروط المترتبة عن ذلك، وعموما يمكننا التمييز بين أربعة أنواع رئيسية للتمويل بالاستئجار هي: (زغيب، 2005، الصفحات 6-7)

- **استئجار الخدمة (التشغيلي)** : يتسم هذا النوع من العقود بانتفاع المؤسسة المستأجرة من الأصل المؤجر وعلاوة على ذلك فهي تنتفع بخدمات الصيانة التي تؤخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير الإيجار، بينما تتحمل المنشأة المستأجرة أقساط الإيجار وتكلفة تشغيله. ومن مميزات هذا النوع من التأجير أن دفعات الإيجار لا تكفي لتغطية التكلفة الكلية للأصل، وسبب ذلك أن عقد الايجاري لا يمتد لنهاية العمر الافتراضي للأصل؛
- **الاستئجار المالي:** يتضمن عقد الاستئجار المالي حق انتفاع المؤسسة المستأجرة بالأصل، غير أن المؤجر لا يقدم خدمة الصيانة. ويمتد هذا العقد إلى نهاية العمر الافتراضي للأصل، لذلك فإن أقساط الإيجار تكون كافية لتغطية التكلفة الكلية للأصل المؤجر، كما أنه لا يحتوي على بنود للإلغاء، ويختص هذا النوع من العقود عادة بالأصول الجديدة؛
- **البيع وإعادة الاستئجار:** هناك من يعتبره نوعا خاصا من الاستئجار المالي، ويتعلق الأمر هنا بشكل خاص من التمويل يسمح لمؤسسة مالكة لعقارات ذات الاستعمال المهني بالتنازل عنها لشركة تمويل بالاستئجار، بهدف الحصول منها عن قرض للإيجار يسمح لها بالاحتفاظ باستعمال هذه العقارات. وبفضل هذا النوع من العمليات، فإن المؤسسات التي تملك عقارات هامة يمكن لها أن تحصل على موارد مالية لاستثمارها في مشاريع صناعية وتجارية أكثر مردودية، أو تصحيح وضعية مالية حرجة تحسين من موقف السيولة. ومثال ذلك مؤسسات كبيرة تنازلت عن مقراتها الاجتماعية واستفادت من موارد مالية هامة نتجت عن ذلك؛
- **التأجير الرفعي:** يتدخل في هذا النوع من العقود ثلاثة أطراف وليس طرفان، كما هو الشأن بالنسبة للأنواع الأخرى من العقود، المؤجر، المستأجر، والمقرض. ويرتبط التأجير الرفعي بالأصول

المرتفعة القيمة، ويمكن للمؤجر أيضا خصم أقساط الإهتلاك بغرض حساب الضريبة، لكن وضعه يختلف عن الحالات السابقة، فشراء الأصل يمول جزئيا من حقوق الملكية والباقي من الأموال المقترضة، ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض.

5. خلاصة

لقد كرس القائمون على المشروعات الإنتاجية والوحدات الاقتصادية على جلب الوسائل التي تخفف عن المشروع أعباء التمويل وذلك بالشراء مع دفع الثمن على أقساط أو تأجيل أداء الثمن كليا أو جزئيا لكن جل هذه الصور تبقي معرضة لمخاطر قد توقف المشتري عن الأداء. ومع هذه الصعوبات ابتدع الفكر التمويلي، والفكر القانوني طريقة مستحدثة للتمويل عن غير رأس المال وهو التأجير التمويلي أو التمويل الايجاري.

فقد شهد قيام العديد من المؤسسات المالية التي تقدم تمويلات على شكل اعتماد إيجاري، و قيام العديد من البنوك التجارية بفتح فروع متخصصة في الاعتماد الايجاري، وهذا بالموازاة مع إقبال متزايد من طرف المستثمرين، وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منهم، على هذه التقنية. وقد وقف في بحث هذا على أهم الجهات المتعاملة في سوق القرض الايجاري وأهم خصائصه والدور الذي يمكن أن يعلبه في تمويل المؤسسات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- لا يفرض المؤجر على المستأجر ضمان كباقي التمويلات الأخرى لأنه يعرف أن ملكية الأصل آية المشروع؛
- تقنية التمويل الايجاري تبقى غير معروفة وقليلة الاستعمال مقارنة بباقي طرق تمويل أخرى؛
- مستوى التنمية الاقتصادية يتحسن كلما زادت حجم تمويلات واختلفت مصادرها؛
- التمويل الايجاري يعتبر أداة فعالة لتمويل برامج والمشاريع التي تسهم في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية.

ومن أهم التوصيات:

- يجب إعادة النظر في الاعتماد الايجاري وخصائصه الأصلية؛
- القيام بحملات لتوعية الأفراد بأهمية التمويل الايجاري؛
- تشجيع على فتح شركات مع مؤسسات مالية كبيرة في ما يخص الاعتماد الايجاري؛
- ضرورة خلق فرص استثمارية متنوعة بفضل التمويل الايجاري لنهوض بمستوى التنمية الاقتصادية.

6. قائمة المراجع

احمد توفيق بارود. (2011). معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية- دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين. *رالة ماجستير في العلوم الاسلامية، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية، فلسطين* ، 27-29.

جميلة معلم. (2016-2017). تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. *أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر* ، 16.

خالد طالب. (2010-2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر* ، 85.

سمير هربان. (2014-2015). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. *رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر* ، 38-39.

عزوز مناصرة. (2016). التمويل بالاعتمار الايجاري في مصرف الإسلام – الجزائر رؤية اقتصادية قانونية فقهية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، الجزائر* ، 193.

عماد بوقلاشي. (2014). الاعتماد الايجاري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05* ، 309.

فضيلة زواوي. (2008-2009). تمويل المؤسسة وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز. *رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر* ، 31-32.

محي الدين حمداني. (2008-2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر* ، 15.

معراج هواري، حاج سعيد عمر. (2013). *التمويل التاجيري – المفاهيم والأسس*. الاردن: دار كنوز المعرفة.

مليكة زغيب. (2005). استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.*مجلة العلم الإنسانية، العدد السابع، الجزائر* ، 6-7.

نوال جمعون. (2004-2005). دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر.*رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر* ، 35-37.

هشام بن عزة. (2011-2012). دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر* ، 99-101.